وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت سكيكدة 1955

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

دراسة حالة بلدية تمالوس ولاية سكيكدة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة:

- نحال آمال
- أحمد الصغير شهيناز

تحت إشراف:

د. بوناب لطفي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.جمال كنزة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 أوت –سكيكدة–	رئيسا
د.بوناب لطفي	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 أوت –سكيكدة	مشرفا –مقررا
د.بوقفة وفاء	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 أوت –سكيكدة–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت سكيكدة 1955

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

دراسة حالة بلدية تمالوس ولاية سكيكدة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة:

- نحال آمال
- أحمد الصغير شهيناز

تحت إشراف:

د. بوناب لطفي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.جمال كنزة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 أوت –سكيكدة–	رئيسا
د.بوناب لطفي	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 أوت –سكيكدة	مشرفا –مقررا
د.بوقفة وفاء	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 أوت –سكيكدة–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: بوناب لطفي ، الرتبة العلمية: استاد محاضر ب

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

من إنجاز الطالبين:

1) دخال أمال
2) أحمد الصغير لشهاب

القسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

تاريخ المناقشة: 2024/06/29

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 18 جويلية 2024

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): أحمد الصغير تشيناز

تاريخ الميلاد: 2001/01/24 تمالوس ولاية: سكيكدة

عنوان الإقامة: قرية عيوة السعيد / تمالوس

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

رقم التسجيل: 36006090

وفي يوم: 2024/06/09 تمالوس

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: الدكتور / يوناب لطفي

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

من الطالب

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

أحمد الصغير تشيناز

ر.ب.ت.ج 116994501

ص بتاريخ 2019/10/29

ملاحظة هامة: تمالوس

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتسلم لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): نحال آمال

تاريخ الميلاد 10.06.2000 بـ: القل ولاية: سكيكدة

عنوان الإقامة: حجرية بلدية كركرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

رقم التسجيل: 360/0736

وفي يوم: 09/06/2024

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

السنة الجامعية 2023-2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: لطفي بوناب

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد التي التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

آمال نحال

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله على لذة الإنجاز والحمد لله عند البدء وعند الختام

إلى سندي الوحيد ودرعي الواقي في كل خطوة – أبي الغالي–

إلى من حملتني في بطنها وهنا على وهن وأرضعتني من خالص حنانها

– أمي الحبيبة –

إلى الأخ الأكبر "خالد" حفظه الله وسدد خطاه

إلى الأخ الأصغر "سفيان" أنار الله دربه

إلى كل العائلة الكريمة

أهديكم عملي المتواضع وثمرة جهدي.

نحال آمال

إهداء

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها التعب والفرح، ها أنا اليوم أقف على عتبت تخرجي فالحمد لله على فرصة البدايات وبلوغ النهايات.

أهدي نجاحي إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إلى من سعى طوال حياته لنكون أفضل منه، إلى من دعمني بلا حدود له كل التقدير والإحترام

– أبي الغالي– أطال الله في عمره.

إلى التي ساندتني وألهمتني لمواصلة مسيرتي، وسهلت لي الشدائد بدعائها

إلى السراج الذي أنار لي الطريق –أمي الغالية– حفظها الله.

أحمد الصغير شهيناز

شكر

قال تعالى ((ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه)) لقمان 12

وقال رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم: من لم يشكر الناس لم يشكر الله عزوجل

وإنطلاقا من مبدأ أنه لا يشكر الله الذي لا يشكر الناس، نتقدم بالشكر لجامعة سكيكدة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وللمشرف الفاضل الدكتور: " بوناب لطفي"

كل عبارات الشكر والتقدير لن توفيك حقك، لقد بذلت جهودا مضاعفة في العمل وكان ذلك من جميل أخلاقك، نسأل الله أن يجزيك عنا كل الخير.

كما لاننسى أن نتقدم أيضا بجزيل الشكر لكل موظفي مصلحة المالية والميزانية بلدية تمالوس، على تعاونهم وحسن استقبالهم لنا.

آمال وشهيناز

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية تمالوس وهذا من خلال التعرف على مكونات الجباية المحلية في هذه البلدية والتي منها مايعود بصفة كلية ومنها مايعود بصفة جزئية لفائدة بلدية تمالوس، وتوصلت هذه الدراسة التحليلية لميزانية بلدية تمالوس خلال الفترة 2020-2022 إلى أن الإيرادات الجبائية المحلية الخاصة بهذه البلدية ضئيلة جدا فهي لاتكفي لتغطية نفقات البلدية حيث قدرت أعلى نسبة لها بالنسبة لإجمالي إيرادات البلدية ب2,71% كما قدرت نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات بحوالي 6,35% كأعلى نسبة.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، الجماعات المحلية، ميزانية البلدية، التمويل المحلي، بلدية تمالوس.

Résumie:

Cette étude vise á connaître l´étendue de la contribution de la fiscalité locale au financement de budget de la commune de tamalous et cela á travers l´identification des composantes de la fiscalité locale dans cette commune, dont certaines sont entiérement restituées et d`autres partillement restituées à au profit de la municipalité de tamalous, cette étude analytique du budget de municipalité de tamalous au cours de la période 2020-2022 a révélé que les recettes fiscales locales de cette municipalité sont très faibles car elle ne suffisent pas à couvrir les dépenes municipales dont le pourcentage le plus élevé par rapport à les recettes municipales totale ont été estimées à 2,71% et le pourcentage de couverture des recettes fiscales par rapport aux dépenses totales a été estimé à environ 6,35%.

Les mots clés: La fiscalité locale, Collectivités locales, Budget municipal Financement local, Commune de Tamalous

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I-II
الشكر	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V-VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: أهمية الجباية المحلية في دعم ميزانية الجماعات المحلية	2-17
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإيطار النظري للجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية	3-9
المطلب الأول: ماهية الجباية المحلية	3
1- تعريف الجباية المحلية	3
2-خصائص الجباية المحلية	3
3-مبادئ الجباية المحلية	4
4-أهداف الجباية المحلية	4
5-عوائق الجباية المحلية	5
المطلب الثاني: ميزانية الجماعات المحلية	6
1-مفهوم الجماعات المحلية	6
2-مفهوم ميزانية الجماعات المحلية	6
3-أشكال ميزانية الجماعات المحلية	7
4-الإعداد والتصويت والمصادقة على ميزانية الجماعات المحلية	8
المبحث الثاني: مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية	9-14
المطلب الأول: الجباية المحصلة لفائدة البلديات	10
المطلب الثاني: الجباية المحصلة بصفة جزئية لفائدة ميزانية الجماعات المحلية	12
المطلب الثالث: الجباية المحصلة بصفة كلية لفائدة ميزانية الجماعات المحلية	14
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	14-16
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	15

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	15
المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	16
خلاصة الفصل الأول	17
الفصل الثاني: أهمية تحصيل إيرادات الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية تمالوس	51-19
تمهيد الفصل الثاني	19
المبحث الأول: تقديم بلدية تمالوس	30-20
المطلب الأول: نشأة وتعريف بلدية تمالوس	20
1- تاريخ نشأة بلدية تمالوس	20
2- تعريف بلدية تمالوس	20
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس ومهام مصالحها	20
1- الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس	21
2- مهام مصالح البلدية	23
المبحث الثاني: دور تحصيل إيرادات الجباية المحلية في تحسين سير بلدية تمالوس خلال الفترة	49-30
المطلب الأول: ميزانية بلدية تمالوس	30
1- تطور ميزانية بلدية تمالوس	30
2- تحليل إيرادات ميزانية بلدية تمالوس	32
3- تحليل نفقات ميزانية بلدية تمالوس	35
المطلب الثاني: الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022)	38
1- تطور الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022)	38
2- مقارنة الإيرادات الناتجة عن الجباية بالإيرادات الأخرى لبلدية تمالوس	39
3- دور الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات بلدية تمالوس	41
المطلب الثالث: مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية بلدية تمالوس	43
1- الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة ميزانية بلدية تمالوس	43
2- الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة ميزانية بلدية تمالوس	47
التقييم الشخصي	50
خلاصة الفصل الثاني	51
الخاتمة	59-56
قائمة المراجع	64-61
الملاحق	71-66

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة الضريبة على الثروة	13
02	الوضعية المالية لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	31
03	تطور ايرادات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	32
04	تطور ايرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	34
05	تطور نفقات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	35
06	تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	37
07	تطور الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	38
08	مقارنة الايرادات الناتجة عن الجباية مع الايرادات الأخرى	40
09	نسبة تغطية الايرادات الجبائية لنفقات بلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	41
10	نسبة مساهمة الرسم العقاري في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	43
11	نسبة مساهمة رسم التطهير في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	44
12	نسبة مساهمة رسم الحفلات في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	45
13	نسبة مساهمة الرسوم الأخرى في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	45
14	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	46
15	نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	47
16	نسبة مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	48
17	نسبة مساهمة رسم الذبح في الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس	48

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس	21
02	تطور الايرادات والنفقات للفترة (2020- 2022)	31
03	تطور ايرادات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	33
04	تطور ايرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	34
05	تطور نفقات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	36
06	تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	37
07	تطور الايرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)	39
08	مقارنة الموارد الناتجة عن الجباية مع الايرادات الأخرى خلال الفترة	40
09	نسبة تغطية الايرادات الجبائية لنفقات التسيير	42
10	نسبة تغطية الايرادات الجبائية لإجمالي النفقات	42

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموازنة العامة للميزانية لسنة 2020	66
02	الموازنة العامة للميزانية لسنة 2021	67
03	الموازنة العامة للميزانية لسنة 2022	68
04	ناتج الجباية لسنة 2020	69
05	ناتج الجباية لسنة 2021	70
06	ناتج الجباية لسنة 2022	71

مقدمة

أ- توطئة:

تعتبر الجماعات المحلية هيئات مستقلة عن السلطة المركزية فهي بذلك تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الذي يتجسد في صلاحياتها في إعداد ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة لتمكنها من تغطية نفقاتها بالإعتماد على مواردها الذاتية، والتي من أهمها ما يعرف بالإيرادات الجبائية فبفضل هذه الأخيرة تتمكن الجماعات المحلية من إشباع خزينتها وإحداث التنمية المحلية.

إن الجباية المحلية تعتبر مصدر أساسي من مصادر التنمية المحلية وهذا ما جعلها الشغل الشاغل لجميع دول العالم، بحيث تصاعدت أهميتها كنتيجة حتمية لضرورة تدعيم ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها آلية من آليات الدعم المالي، فقضية تمويل الميزانية المحلية والإستفادة من الموارد الجبائية وضرورة ترشيدها وتثمينها أصبح من أهم التحديات التي تواجه الدولة لتأثيرها المباشر على التنمية، ومنه ضرورة تحقيق الموازنة بين الجباية المحلية والتنمية المحلية عن طريق إصلاحات جبائية تتوافق والوضع الراهن.

إن المشكلة التي تعاني منها الجماعات المحلية تتمثل في ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لها، فهذه المشكلة ترتبط بعدم الإستقلال الفعلي والحقيقي لها في الحصول على الموارد المالية، حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في الحصول على القروض وفي فرض الضرائب والرسوم المحلية، كما تتقيد حريتها أيضا في الرقابة على ميزانيتها، ويرجع أيضا سبب ضعف الموارد الذاتية للمحليات لعدة عوائق أخرى كالتهرب الضريبي وضعف التسيير على مستوى الجماعات المحلية .

على ضوء ماسبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ب – الإشكالية

مامدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية تمالوس ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتمد بلدية تمالوس على تنوع مصادرها التمويلية أم ترتكز فقط على الإعانات المقدمة من طرف الدولة؟
- هل يتم إعداد ميزانية بلدية تمالوس وفقا للنظام المحاسبي المالي؟
- كيف هي وضعية الجباية المحلية في بلدية تمالوس؟
- هل الضرائب والرسوم التي تحصل على مستوى مديرية الضرائب تحقق مداخيل جبائية أكثر من الضرائب التي تحصل على مستوى مصلحة بلدية تمالوس؟
- هل نقص الثقافة الجبائية لدى المكلفين تعيق بلدية تمالوس في تحصيل مداخيلها الجبائية؟

ج- فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** تساهم الجباية المحلية بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية تمالوس.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** تعتمد بلدية تمالوس على تنوع مصادرها التمويلية.
- **الفرضية الثانية:** لايتم إعداد ميزانية بلدية تمالوس حسب النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية الثالثة:** الجباية المحلية في بلدية تمالوس تغطي جزء كبير من إحتياجاتها.
- **الفرضية الرابعة:** الضرائب والرسوم التي تحصل على مستوى مديرية الضرائب تحقق مداخيل جبائية أكثر من تلك التي تحصل على مستوى مصلحة بلدية تمالوس.
- **الفرضية الخامسة:** يعد نقص الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة أكبر عائق يقف أمام تحصيل المداخيل الجبائية لبلدية تمالوس.

د- أسباب إختيار الموضوع:

- الدور المتنامي للجماعات المحلية في برنامج التنمية الإقليمية.
- الوضعية المالية الحرجة للعديد من البلديات يدفع للإهتمام بهذه المشكلة والبحث عن حلول لتحسين الوضعية؛
- التخصص في المجال الجبائي في الماستر"محاسبة وجباية معمقة"؛
- الرغبة في الإطلاع وتنمية قدراتنا في هذا المجال.

هـ- أهداف الدراسة:

- التعرف على الجباية المحلية وعوائقها؛
- التعرف على ميزانية الجماعات المحلية وكيفية إعدادها؛
- التعرف على مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل المحليات وتحديد حصص المحليات من الضرائب والرسوم؛
- التعرف على مدى إعتماد البلدية محل الدراسة على الموارد المالية الذاتية لها.

و- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد الدور الذي تؤديه الضرائب والرسوم المحلية في تحقيق المنفعة العامة في ظل الحاجات المتزايدة للمجتمع.

ز- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة في بلدية تمالوس التابعة لولاية سكيكدة

- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين شهري فيفري وماي 2024.

ح- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح والأسئلة الفرعية وللتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الجانب النظري للمفاهيم والمعلومات المتعلقة بمتغيري الدراسة بالإضافة إلى دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

ط- صعوبات الدراسة:

- إفتقار المكتبة الجامعية لولاية سكيكدة للكتب الخاصة بموضوع الجباية المحلية.

- عدم تفرغ الموظفين في البلدية لتزويدنا بالمعلومات الكافية الخاصة بالموضوع.

ي- هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وللتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم موضوع دراستنا إلى فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول** : تحت عنوان أهمية الجباية المحلية في دعم ميزانية الجماعات المحلية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتعلق المبحث الأول بالإطار النظري للجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول كان يدور حول مفاهيم الجباية المحلية والمطلب الثاني فقد خص ميزانية الجماعات المحلية وكيفية إعدادها أما المبحث الثاني فقد تم التعرف فيه على مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية الذي قسم إلى ثلاث مطالب حيث تعرفنا في هذه المطالب على الضرائب والرسوم المحلية التي تحصل لفائدة البلدية ثم في المطلبين الأخيرين تعرفنا على الضرائب والرسوم التي تحصل بصفة جزئية والتي تحصل بصفة كلية لفائدة ميزانية الجماعات المحلية وفي الأخير ختمنا الفصل بالمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى بعض الدراسات السابقة حول موضوعنا والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب فكان المطلب الأول يخص الدراسات السابقة العربية والمطلب الثاني خص الدراسات السابقة الأجنبية والمطلب الثالث والأخير فقد خص أوجه التشابه والإختلاف مع دراستنا الحالية.

- **الفصل الثاني:** بعنوان أهمية تحصيل إيرادات الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية تمالوس حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، مبحث أول بعنوان تقديم بلدية تمالوس تطرقنا فيه إلى نشأة وتعريف بلدية تمالوس وإلى هيكلها التنظيمي ومهام مصالح البلدية أما المبحث الثاني كان تحت عنوان دور تحصيل إيرادات الجباية

المحلية في تحسين سير بلدية تمالوس وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تم التطرق في مطلبه الأول إلى تحليل ميزانية بلدية تمالوس ثم في المطلب الثاني تعرفنا على الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس أما في المطلب الثالث تحدثنا عن مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية بلدية تمالوس.

الفصل الأول

أهمية الجباية المحلية في دعم ميزانية الجماعات المحلية

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر الجباية المحلية من أهم المواضيع التي لازالت تحضى بإهتمام السلطات المركزية، فهي من أهم الموارد التي تساهم في تمويل المالية المحلية مما يؤدي إلى تحقيق الإستقلال المالي للجماعات المحلية عن السلطة المركزية، كما تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر حلقة ربط بين الجهات العليا في البلاد والشعب، فهي تعمل في إيطار نظام إداري محلي يرتكز على قواعد اللامركزية الإدارية التي أصبحت أسلوبا ناجعا في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر.

إلا أنه لا تزال الجباية المحلية تعاني من مجموعة من العراقيل التي تحد من فعاليتها في تمويل المالية المحلية ولهذا أصبح من الضروري إعادة الإعتبار لموارد الجباية المحلية وتوسيع الوعاء الضريبي بهدف تحقيق التنمية المحلية.

سنعرض في هذا الفصل بعض المفاهيم المتعلقة بالجباية المحلية و ميزانية الجماعات المحلية والعلاقة بينهما وهذا من خلال التقسيم التالي:

- الإيطار النظري للجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية
- مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية
- الدراسات السابقة و أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسة الحالية

المبحث الأول: الإيطار النظري للجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية

تهتم الجباية المحلية بدراسة الضرائب والرسوم والإتاوات، ومختلف العناصر المستحقة على الجماعات المحلية للدولة، وتسير وفقا لقوانين تسنها السلطة العمومية بهدف تحقيق نموها الاقتصادي، وضمان التحصيل الكامل لجميع حقوقها، في حين تعتبر الجماعات المحلية المجال الأمثل والنواة الأساسية لتجسيد اللامركزية الإدارية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية الجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية.

المطلب الأول: ماهية الجباية المحلية

1- تعريف الجباية المحلية:

تعرف الجباية على أنها مجمل الإقتطاعات الإجبارية المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح المؤسسات المؤداة لفائدة الدولة، وإيراداتها العمومية من أجل تمويل المشاريع لخدمة الصالح العام[1].

كما يمكن تعريف الجباية المحلية على أنها:

الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا المحليين والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة، تصب في أهداف التنمية المحلية[2].

يقصد بها أيضا بأنها مختلف الضرائب والرسوم التي تمول خزينة الجماعات المحلية (الولاية و البلدية)[3].

أي المقصود بهذه الجباية أن تكون للجماعات المحلية نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة[4].

نستنتج من التعاريف السابقة أن الجباية المحلية هي مجموع الضرائب والرسوم التي تفرض بواسطة قوانين وقرارات وزارية، والتي تحصل لفائدة كل من ميزانية البلدية والولاية لتغطية النفقات، وتحقيق المنفعة العامة ومن ثم إحداث التنمية المحلية.

2- خصائص الجباية المحلية:

تمتاز الجباية المحلية بمجموعة من الخصائص تتمثل في مايلي:

- تحقيق المنفعة العامة مع مراعاة قدرة المكلفين على دفع الجباية حتى لاتكون ثقل على كاهلهم؛
- موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها من أجل تغطية نفقاتها المبرمجة؛
- تقتطعها الدولة جبرا عن طريق إلزام المكلفين بها بطرق إدارية عديدة أهمها التحصيل الجبري؛

---

[1] Mohamed Abbas Maherzi, **Introduction à la fiscalitè**, Éditions ITCIS, Algèrie, 2010, p 09.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص72.

[3] أمينة بن خزناجي ، قايدي بومدين، **الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الملجد03، العدد01، 2020، ص19.

[4] نعيمة زيرمي، سنوسي بن عومر، **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة معسكر المجلد03، العدد05، 2013، ص212.

– تدفع بشكل نهائي بدون مقابل حيث تلتزم الجماعات المحلية بهذا الجزء من الضريبة بصفة نهائية وتوثيق الصلة بين المكلف بالضربية والخزينة العامة[1].

– يجب أن يتناسب إرتفاع دخل الجباية المحلية بمرور الوقت مع النمو الطبيعي للتكاليف، بحيث يستطيع تلبية الحاجات المحلية المتزايدة للأفراد؛

– يجب أن تكون هناك عدالة في توزيعها بين السلطات المحلية[2].

3– مبادئ الجباية المحلية:

يخضع الإقتطاع الجبائي المحلي لنفس الشروط والقواعد: المردودية، اليقين، الملائمة والعدالة، الإقتصاد في النفقة التي تخضع لها الضرائب الوطنية، إلا أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار تفادي التعارض أو التناقض مع الإقتطاع الجبائي الوطني[3].

وتتمثل مبادئ الجباية المحلية فيما يلي:

أ– مبدأ العدالة: بمعنى يجب أن يساهم مواطني كل دولة في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية تناسبا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة[4].

ب– مبدأ اليقين: يقصد باليقين أن الضرائب المفروضة على كل فرد مؤكدة ومحددة بالقانون بشكل واضح من دون أي غموض، فوقت الوفاء وطريقته والمقدار الذي يدفع يجب أن يكون واضحا ومحددا للمكلف؛

ج– مبدأ الملائمة: ويعني ضرورة أن تكون جباية كل ضريبة في الوقت وبالطريقة المناسبة للمكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين؛

د– مبدأ الإقتصاد في النفقة: بمعنى الإقتصاد في نفقات جباية أي ضريبة إلى أدنى حد ممكن حتى تكون إيرادات الخزينة الناجمة من جباية أية ضريبة أكبر من نفقات جبايتها[5].

4– أهداف الجباية المحلية:

تهدف الضرائب في أي مجتمع أو إقليم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في مايلي:

أ– الأهداف المالية: تهدف إلى تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بإلتزاماتها إتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع[6].

---

[1] آمال بن قدور، صباح عسالي، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد15، العدد04، 2022، ص646.

[2] جلالي الحبيب، **مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة مستغانم، المجلد12، العدد01، 2022، ص350

[3] نعيمة زيرمي، سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص212.

[4] عباس محمد محرزي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص156.

[5] فتحي أحمد ذياب عواد، **إقتصاديات المالية العامة**،الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان،2013،ص ص131 ،132.

[6] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص12.

ب- الأهداف الإقتصادية: يقصد بها أن الضرائب تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الإستقرار الإقتصادي غير مشوب بالتضخم أو بالإنكماش، ففي حالة التضخم تستخدم الضرائب كأداة للعلاج الإقتصادي عن طريق رفع نسبتها والتوسع في فرضها بغرض إمتصاص كمية النقد الزائدة، وفي حالة الإنكماش تخفض أسعارها وتزداد الإعفاءات مما يزيد من الإدخار وبالتالي التوسع في الإستثمار؛

ج- الأهداف الإجتماعية: في حالة فرض ضرائب مرتفعة على الأغنياء وتخصيصها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة فإن ذلك يعتبر إعادة توزيع للدخل بما يتفق والعدالة الإجتماعية، كما أن فرض رسوم إنتاج عالية على بعض المنتجات الضارة بالصحة يؤدي إلى تقليل الإستهلاك من هذا النوع من المنتجات، وتخفيض هذه الرسوم على منتجات أخرى من السلع الضرورية يؤدي إلى زيادة إستهلاك هذه السلع، فكل هذا يؤدي إلى تحقيق أهداف إجتماعية يمكن الوصول إليها عن طريق الضرائب[1].

د- الأهداف السياسية: أي أن الضرائب أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر إستعمالا للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة كما أن تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإعفاءات دائما ماكان برنامج للحملات الإنتخابية[2].

5- عوائق الجباية المحلية:

تعاني معظم البلديات من ضعف كبير في قيمة الموارد الجبائية، إذ أن معظمها لاتحقق التنمية المنشودة وفي آخرى لا تتمكن حتى من تغطية نفقاتها وذلك لوجود عوائق كثيرة نذكر منها:

أ- ضعف التحصيل الجبائي: تعاني الجماعات المحلية من ضعف تغطية التحصيل المحلي وترجع إحتياجاتها التمويلية بشكل رئيسي إلى ضعف عملية التحصيل الجبائي، وذلك راجع إلى التهرب الضريبي ويقصد به محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا عن طريق إتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون ورغم أن التهرب الضريبي يعتبر مشكلة شائعة في مختلف إقتصاديات العالم، إلا أن مستوياته في الدول النامية بما فيها الجزائر، قد بلغت مستويات كبيرة، وهذا ما ينعكس في ضعف موارد الجبائية المحلية لتمويل الجماعات المحلية[3].

---

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، 2016، ص47.

[2] حميد بوزيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[3] وسام عباي، خالد بن عمر، **إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها**، مجلة دراسات جبائية، جامعة الجزائر 03، جامعة بومرداس، المجلد 11، العدد1، 2022، ص192.

ب- **عدم وجود نظام جبائي محلي:** المقصود بذلك أن الجماعات المحلية لديها نظام ضريبي مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي العام للدولة، ويخصص إيراداته ويوزعها بحصص محددة بين الولاية والبلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، حيث أن الجماعات المحلية ليس لها أي دور في إنشاء أو تحصيل الضريبة إلا في الحالات التي نص عليها القانون[1].

ج- **ضعف التسيير على مستوى البلديات:** إن عملية التداول على رئاسة المجلس الشعبي البلدي عبر صناديق الإنتخاب وبشروط غير مقيدة للمستوى الذي يخدم مصالحها، جعل من المنصب فرصة للضفر به من الطامعين في المسؤولية من الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم أدنى المؤهلات للتسيير الحسن لها، عبر نظام الولاء للخزينة الذي ألحق الضرر بكثير من البلديات بعدما المسؤولون دمروا مواردها وموجوداتها، وهو ما أحدث محدودية في الموارد والتنمية، ولولا البرامج الممركزة والمخصصات المالية للمخططات البلدية للتنمية لكانت هذه البلديات تفتقر لأدنى شروط العيش[2].

المطلب الثاني : ميزانية الجماعات المحلية

نتعرف في مايلي على ماهية الجماعات المحلية وميزانياتها وكيفية إعدادها إلى غاية المصادقة عليها

1- مفهوم الجماعات المحلية:

هي هيئات مستقلة عن السلطة المركزية، تتطلب أن يتولى تسييرها ممثلو أصحاب المصلحة من سكان الإقليم لأنهم أدرى من غيرهم بالحاجات المحلية المتجددة بحكم معايشتهم للقضايا اليومية حيث تتمثل الجماعات المحلية في البلدية والولاية التي تسند إليها الوظيفة الإدارية المتعلقة بإشباع الحاجات المحلية[3].

وقد عرفت البلدية في المادة1 و2 من قانون البلدية لسنة 1967 على أنها الجماعة الإقليمية والسياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية و الثقافية الأساسية، وللبلدية إسم ومركز يديرها المجلس الشعبي البلدي المكون من نواب بلديين[4].

كما عرفت المادة الأولى من القانون رقم 90-09 الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[5].

2- مفهوم ميزانية الجماعات المحلية:

بإعتبار أن الجماعات المحلية تتمثل أساسا في البلدية والولاية نتطرق إلى مفهوم كل من ميزانية البلدية وميزانية الولاية كالتالي:

---

[1] نعيمة جعفري، **الجباية المحلية في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2017، ص ص 43، 44.

[2] علي عبابه، عبد القادر شويرفات، **فعالية الجباية المحلية في تمويل التنمية بقطاع البلديات**، مجلة العلوم الادارية والمالية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 4 ، العدد1، 2020، ص ص 118، 119.

[3] أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2014 ، ص 66.

[4] المواد1،2، **الأمر رقم 24،67 المتضمن قانون البلدية، الصادر في 18 جانفي 1967**، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد6 ص93.

[5] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الاداري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص229.

أ- **ميزانية البلدية:** حسب المادة 149 من قانون البلدية تعرف ميزانية البلدية على أنها جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية وتشكل كذلك أمرا بالإذن والإدارة يمكن من حسن سير المصالح العمومية، وتشمل ميزانية البلدية على قسمين: قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار بحيث ينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات تتوازن وجوبا[1].

ب- **ميزانية الولاية:** هي جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، كما أنها قرار بالترخيص والإدارة يسمح بسير مصالح الولاية [2].

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن الميزانية المحلية المتمثلة في ميزانية البلدية والولاية تتضمن ثلاث خصائص وهي : الطابع التقديري ، الطابع الترخيصي ، الطابع السنوي .

3- أشكال ميزانية الجماعات المحلية:

تتشكل ميزانية الجماعات المحلية مما يلي:

أ- **الميزانية الأولية:** هي الوثيقة الأصلية التي تقدر فيها جميع النفقات والإيرادات المتعلقة بالدور التي وضعت من أجلها تحتوي على وثائق متعددة:

- الميزانية الأصلية ذاتها؛
- جدول تلخيصي يسمح بالتحقق من التوازن بين أقسام الميزانية؛
- جداول إحصائية ملحقة؛

تجدر الإشارة إلى أن الصفحة الأولى من الميزانية تعطي ملخصا عاما عن الوضعية الإقتصادية والسياسية المالية للجماعة المحلية، لابد أن يتم وضع هذه الميزانية قبل بدء السنة المالية الجديدة[3].

ب- **الميزانية الإضافية:** هي ميزانية متممة ومصححة للميزانية الأولية، يتمثل دورها في تكملة وتعديل الميزانية الأولية بإجراء معادلة النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج تنفيد ميزانية السنة السابقة، وزيادة على هذه الميزانية الإضافية يرخص المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، في حالة الضرورة أو بصفة إستثنائية التصويت على إنفراد على إعتمادات، فهناك إعتمادات مفتوحة مسبقا وهي إعتمادات تفتح قبل التصويت على الميزانية الإضافية وإعتمادات أخرى تسمى الترخيصات الخاصة والتي تعرف بأنها إعتمادات تقرر وتفتح بعد التصويت على الميزانية الإضافية[4].

---

[1] المواد149، 151، **قانون رقم 90-8 المتضمن قانون البلدية، المؤرخ في17أفريل 1990**، الجريدة الرسمية، ج ج ش د العدد15 ص500.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص141.

[3] عبد الكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تسيير المالية العامة كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص80.

[4] عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر2014، ص156.

ج- الحساب الإداري: يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية، فهو مجموع الميزانيتين السابقتين (الميزانية الأولية والإضافية) يقدم لنا الإيرادات والنفقات المحصلة فعليا خلال السنة المالية، وكل البواقي سواء في قسم التسيير أو قسم التجهيز والإستثمار، كما أنه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت، يعد هذه الميزانية كل من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتبارهما آمران بالصرف، ويتم إعدادها قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية[1].

4- الإعداد والتصويت والمصادقة على ميزانية الجماعات المحلية:

4-1 إعداد ميزانية الجماعات المحلية: يتولى كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي والولائي مسؤولية تحضير ميزانية المؤسسة التي يشرف عليها، وهذا بمساعدة أمنائهما العامين والمصالح المختصة وفقا لتعليمات وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية، لتمكينها من تحضير ميزانيتها يبلغ مدير الضرائب للولاية كل سنة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية مبلغ التحصيلات المنتظرة فيما يخص الضرائب والرسوم التي تقوم مصالحه بتحصيلها لفائدة هذه الجماعات، ويتم ضبط التقديرات الواجب القيام بها في ميزانية السنة على أساس آخر النتائج المعرفة للتحصيل، وعندما يتم مشروع الميزانية يعرض على اللجنة المختصة بالمالية التابعة للمجلس الشعبي المختص لتبدي رأيها فيه قبل أن يعرض على المجلس الشعبي نفسه لمناقشته والتصويت عليه في جلسة علنية [2].

4-2 التصويت على ميزانية الجماعات المحلية: بالنسبة لميزانية البلدية فإن المجلس الشعبي البلدي يصوت على ميزانية البلدية، حيث يتم التصويت على الميزانية المحلية على أساس التوازن، ففي حالة تصويت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة فإن الوالي يقوم بإرجاعها مرفقة بملاحظاته خلال 15 يوم من إستلامها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس خلال 10 أيام، وإذا تم التصويت عليها بدون توازن مجددا يتم ضبطها تلقائيا من طرف الوالي[3].

كما تخضع ميزانية الولاية لنفس المبدأ حيث يصوت المجلس الشعبي الولائي على مشروع ميزانية الولاية بالتوازن وجوبا ويصوت عليها كل باب على حدى، بحيث يتم توزيع النفقات والإيرادات في شكل فصول و فصول فرعية ومواد[4].

---

[1] سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، المجلد21، العدد2، 2018، ص144.

[2] بشير يلس شاوش، **المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013 ص164.

[3] المواد181- 183، **قانون رقم 11- 10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في22 يونيو2011**، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد37 ص ص 24، 25.

[4] المواد161- 162، **قانون رقم 12- 07 المتضمن قانون الولاية المؤرخ في21 فبراير2012**، الجريدة الرسمية ج ج د ش العدد12، ص23.

يتم التصويت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيدها، أما بالنسبة للميزانية الإضافية فيصوت عليها قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفد فيها، ويجري التصويت على إعتمادات الميزانية كل باب على حدى ومادة بمادة، ويمكن للمجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من باب إلى باب داخل نفس القسم، كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من مادة إلى مادة داخل نفس الباب[1].

نفس الشيء بالنسبة للوالي فحسب المادة 170 من قانون الولاية يمكنه إجراء تحويلات من مادة إلى مادة داخل نفس الباب، ويمكنه أيضا نقل الإعتمادات داخل الباب الواحد وفي حالة الإستعجال يمكن نقل الإعتمادات من باب إلى باب بالإتفاق مع مكتب المجلس الولائي، غير أنه لا يجوز تحويل إعتمادات مقيدة بتخصصات خاصة[2].

4-3 المصادقة على ميزانية الجماعات المحلية: إن الميزانية المحلية المصوت عليها من طرف المجلس الشعبي المؤهل قانونا لا تنفذ إلا بعد إقرار السلطة الوصية، وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة بمراقبة النفقات والإيرادات المتنبئ بها في الموازنة المحلية ، ويتم المصادقة على ميزانية البلدية من طرف[3]:

- رؤساء الدوائر إذا كان عدد السكان أقل من 50 ألف نسمة ؛

- أما بالنسبة للبلديات التي عدد سكانها أكبر من 50 ألف نسمة فيتم إقرارها من طرف الوالي، ويمكن للسلطة الوصية رفض أو تعديل النفقات والإيرادات التي تضمنتها الميزانية المحلية إذا لم تضبط نهائيا قبل بدأ السنة المالية، حيث يستمر في تنفيذ الإيرادات والنفقات العادية في السنة الأخيرة حتى يصادق على الموازنة الجديدة أما في حالة رفض السلطة الوصية الميزانية المحلية، في هذه الحالة يجب طرحها من جديد للمداولة على المجلس الشعبي البلدي وذلك في غضون 10 أيام.

أما بالنسبة لميزانية الولاية فيصادق عليها الوزير المكلف بالداخلية.

المبحث الثاني: مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية:

يعتبر التمويل المحلي أهم مقوم من مقومات الإدارة المحلية، فبدونه لا تستطيع الوحدات المحلية أن تقوم بوظائفها حيث تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى موارد مالية خارجية، وموارد مالية ذاتية للمحليات تتمثل في الضرائب والرسوم المحلية، من خلال هذا المبحث نعرض فيما يلي مكونات الجباية المحلية التي تمول ميزانية الجماعات المحلية.

---

[1] المواد 181- 182 من قانون البلدية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص24 ،25.

[2] المادة 170 من قانون الولاية، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[3] فهيم نعيجة، الصادق الأسود، **النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة الجزائر3 المجلد14، العدد2، 2020، ص 212.

المطلب الأول: الجباية المحصلة لفائدة البلديات

تتمثل أساسا في الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الحفلات، الرسم الصحي على اللحوم، رسم الإقامة.

1- الرسم العقاري:

أسس قانون الضرائب المباشرة رسما سنويا على العقارات المبنية وعلى العقارات غير المبنية كما يلي:

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية: يؤسس هذا الرسم سنويا على الملكيات المبنية مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني بإستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة، وتخضع له المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات، والمنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية وملحقاتها وأرضيات البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية الملحقة بها، والأراضي غير المزروعة والمستخدمة لإستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع[1].

يتم إحتساب هذا الرسم على أساس القيمة الإيجارية الجبائية لهذه الملكيات المحددة حسب المتر مربع وحسب المنطقة والمناطق الفرعية[2].

يحتسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينيين أدناه على الأساس للضريبة[3]:

- الملكيات المبنية بأتم المعنى للكلمة 3% ؛

غير أنه بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للإستعمال السكني والمملوكة للأشخاص والتي لم يتم تأجيرها تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 7%؛

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 متر مربع ؛

7% عندما تفوق مساحتها 500 وتقل أو تساوي 1000 متر مربع ؛

10% عندما تفوق مساحتها 1000 متر مربع.

ب- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: يؤسس هذا الرسم سنويا على الملكيات غير مبنية بجميع أنواعها بإستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة، وتستحق هذه الضريبة على الخصوص على: الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، المحاجر ومواقع استخراج الرمل أو المناجم في الهواء الطلق، مناجم الملح والسبخات، الأراضي الفلاحية[4].

وتحدد نسبة الرسم كما يلي :

- 5% بالنسة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية؛

- بالنسبة للأراضي العمرانية، تحدد نسبة الرسم كما يلي:

---

[1] المواد 248، 249، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص81.

[2] المادة 254، 256، **نفس المرجع السابق**، ص82.

[3] المادة 261- ب، **نفس المرجع السابق**، ص83.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص ص83، 84.

5%عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 متر مربع أو تساويها؛

7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500 متر مربع وتقل أو تساوي 1000 متر مربع؛

10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 متر مربع؛

3% بالنسبة للأراضي الفلاحية[1].

2- رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على الملكيات المبنية، يكلف قابض الضرائب لمكان تواجد الملكية بتحصيل هذا الرسم، ويحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يلي[2]:

- 2,000 دج، على كل محل ذي إستعمال سكني؛
- 10,000 دج، على كل محل ذي إستعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- 18,000 دج، على كل أرض مهيئة للتخييم والمقطورات؛
- 80,000 دج، على كل محل ذي إستعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ماشابه، ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

3- رسم الحفلات:

يؤسس في المناطق التي تنظم فيها إحتفالات الأفراح العائلية مع الموسيقى، يدفع الرسم بواسطة سند القبض مسلم من طرف البلدية للطرف وذلك قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفة الرسم كالتالي: من 500 إلى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءا، ومن 1000 إلى 1500 دج عن كل يوم عندما تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءا[3].

4- الرسم الصحي على اللحوم:

هو الضريبة غير المباشرة الوحيدة التي تحصل بصفة كلية لفائدة البلدية التي تمت فيها عملية ذبح الحيوانات ويكون حسابها على أساس الوزن الصافي للحوم التي يتم ذبحها بمعدل 10 دج للكيلوغرام الواحد، مع تخصيص 1.5 دج لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية[4].

5-رسم الإقامة:

يحصل هذا الرسم لفائدة البلديات، ويخضع له الأشخاص المقيمين في البلدية وليس لديهم سكن خاص وتطبق تعريفات هذا الرسم على كل شخص، عن كل يوم إقامة كما يلي: فبالنسبة لمؤسسات الفندقية ذات ثلاث

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 85.

[2] المواد 263، 263 مكرر2، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص88.

[3] Asma Righi, **The role of local taxtion in enhancing local finance of local authorities in the shadow areas in Algeria**,Algerian journal of public finance,Msila university,vol12,№1,2022,p92.

[4] جميلة بغداوي وآخرون، **دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، المجلد03، العدد01، 2022، ص76.

نجوم فتقدر تعريفته بـ 300 دج، في حين يبلغ 500 دج بالنسبة للفنادق ذات أربع نجوم، وتصل إلى 600 دج بالنسبة للفنادق ذات 5 نجوم[1].

المطلب الثاني: الجباية المحصلة بصفة جزئية لفائدة ميزانية الجماعات المحلية

تتمثل الضرائب المحصلة بصفة جزئية في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على الثروة.

1- الرسم على القيمة المضافة:

هو ضريبة غير مباشرة تفرض على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك المستثناة قانونا التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، والتي يتم إنجازها بالجزائر بصفة عادية[2].

أ- معدلات الرسم على القيمة المضافة[3]:

- يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%؛
- يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة ب 9%؛

ب- توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة:

بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:

- 75% لفائدة ميزانية الدولة؛
- 10% لفائدة البلديات مباشرة؛
- 15% لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية؛

بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لإختصاص مديرية المؤسسات الكبرى، تدفع حصة البلديات إلى صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية؛

بالنسبة للعمليات المحققة عند الإستيراد:

- 85% لفائدة ميزانية الدولة؛
- 15% لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وتوزع الحصة المخصصة للصندوق المشترك للجماعات المحلية، بين الجماعات الإقليمية حسب الضوابط ومعايير التوزيع المحددة عن طريق التنظيم.

2- الضريبة الجزافية الوحيدة:

هي ضريبة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم المحلي للتضامن ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون والشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطا

[1] المادة 266، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص89.

[2] Safir mohamed, chachoua abdelhakim, **le rôle de la fiscalité locale dans le financement du budget des collectivité local**,Recherche économique est managénial, unversité de bouira,voi16,№ 1,2022,p103

[3] المواد21، 23، 161، قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص16وص47.

صناعيا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لايتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري[1].

أ- معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة [2]:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ب- توزيع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة: توزع بالنسب التالية

- ميزانية الدولة 49%؛
- غرف التجارة والصناعية 0.5%؛
- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0.01%؛
- غرف الصناعة التقليدية والمهن0.24%؛
- البلديات 40.25%.

3- الضريبة على الثروة:

يخضع للضريبة على الثروة الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكم الموجودة بالجزائر، أو خارج الجزائر والذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر والذين يوجد مقرهم بالجزائر ولايحوزون أملاكا بحسب عناصر مستوى معيشتهم[3].

أ- **معدلات الضريبة على الثروة:** يمكن توضيحها في مجالات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نسبة الضريبة على الثروة

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار	النسبة (%)
يقل عن 100,000,000 دج	%0
من 100,000,000 إلى 150,000,000 دج	% 0.15
من 150,000,001 إلى 250,000,000 دج	% 0.25
من 250,000,001 إلى 350,000,000 دج	% 0.35
من 350,000,001 إلى 450,000,000 دج	% 0.5
ما يفوق 450,000,000 دج	%1

المصدر: المادة 281 مكرر 8، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024.

[1] المادة 282 مكرر ،**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**،المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص،94.

[2] المواد282مكرر4، 282 مكرر5، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص96.

[3] المادة 274، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص، 91.

توزيع حصيلة الضريبة على الثروة [1]:

- 70% لميزانية الدولة؛
- 30% لميزانيات البلديات.

المطلب الثالث: الجباية المحصلة كليا لفائدة ميزانية الجماعات المحلية

إقتصرت على الرسم على النشاط المهني حيث تم إستحداث هذا الرسم سنة 1996، ويستحق على رقم الأعمال الذي يحققه المكلفون بالضريبة في الجزائر، والذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات، ويشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أوالخدمات أو غيرها[2].

أ- معدل الرسم على النشاط المهني[3]:

- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 1.5 % ؛
- يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب؛

ب- توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني[4]:

- حصة البلدية 66% ؛
- حصة الولاية 29% ؛
- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5% .

غير أنه تم إلغاؤه بموجب أحكام المادة 14 من قانون المالية لسنة 2024، وتم إستحداث الرسم المحلي للتضامن، حيث يستحق هذا الرسم على المكلفون بالضريبة الذين يمارسون أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، والنشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة على أرباح الشركات، ويحدد معدل هذا الرسم ب3% بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، و1.5% بالنسبة للأنشطة المنجمية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وتناولته من زوايا مختلفة، ولقد تنوعت هذه الدراسات بين عربية وأجنبية، سنتطرق إلى بعضها في هذا المبحث.

---

[1] المادة 282 ، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024، ص 94.

[2] المادة 217، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2023، ص 83.

[3] المادة 222، **نفس المرجع السابق**، ص 86.

[4] المادة 231 مكرر، مرجع سبق ذكره، ص78.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

نعرض فيما يلي بعض الدراسات العربية التي تتضمن متغيري موضوعنا في محتواها:

دراسة جلالي الحبيب (2022) بعنوان مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر دراسة حالة بلدية ولاية تلمسان، مقال في المجلة الجزائرية للمالية العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الجباية المحلية في الجزائر ومدى مساهمتها في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية،حيث تم دراسة عينة من ميزانيات بعض بلديات تلمسان في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 ، وكان من أبرز نتائجها ضعف المردود المحقق من الضرائب والرسوم التي تعود كليا للجماعات المحلية وغياب التنسيق بين المصالح الخارجية للضرائب والجماعات المحلية فيما يخص التعاون في تنفيذ التحصيل وتحيين الضرائب الصادرة لفائدتها.

دراسة جميلة بغداوي، إبراهيم بوكرشاوي، سماعين عيسى (2022) بعنوان دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، مقال في مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية حيث تمت دراسة عينة من الموارد الجبائية لبلدية الزبوجة ولاية الشلف في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 وكان من أبرز نتائجها عدم كفاية الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير التي لم تتعدى 14.1% خلال فترة الدراسة.

دراسة لمير عبد القادر (2014) بعنوان الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إرتباط الضرائب المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر حيث تمت دراسة عينة من ميزانية بلدية أدرار في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010، وتم إستخدام أداة التحليل الإحصائي، وكان من أبرز نتائجها أن موارد الجماعات المحلية ضئيلة ولا تكفي لتغطية نفقات البلدية.

دراسة عبد الكريم مسعودي (2013) بعنوان تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية.

هدفت هذه الدراسة لتحديد الآليات والسبل التي تمكن الجماعات المحلية من تفعيل مواردها المالية ومواجهة التحديات التي تقف أمامها، حيث تمت دراسة عينة من الموارد المالية لبلدية أدرار في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، وتم إستخدام التحليل الكمي بالإعتماد على المنهج التطبيقي وكان من أبرز نتائجها عدم إمتلاك الجماعات المحلية لحق تأسيس الضرائب المحلية وتعديل القوانين الخاصة بها، وأن الوضعية المالية لبلدية أدرار تعرف إستقرارا وإرتياحا نسبيا يتطور من سنة لأخرى من خلال إستطاعتها تحقيق فائض في ميزانيتها.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة الأجنبية

دراسة Asma Righi (2022) بعنوان The role of local taxation in enhancing local finance of local authorities in the shadow areas in Algeria,A case study of Bordj Zemoura municipality.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الجباية المحلية في تعزيز المالية المحلية للجماعات المحلية في مناطق الظل بالجزائر، وتمت دراسة عينة من ميزانية برج زمورة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، حيث إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها أن مساهمة الضرائب المحلية في تعزيز التمويل المحلي لبلدية برج زمورة محدودة للغاية، وأن بلدية برج زمورة تعتمد بشكل كبير على إعانات الدولة في تمويل ميزانيتها.

دراسة Safir mohamed, Chchoua abdelhakim (2022) بعنوان Le rôle de la fiscalité locale dans le financemet du budget des collectivité locales, étude de cas sur un échantillon des communes de la wilaya de bouira.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الضرائب المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتمثلت عينتها في ميزانيات بعض بلديات ولاية البويرة لسنة 2018، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وكان من أبرز نتائجها أن معظم بلديات ولاية البويرة تعاني من أزمة مالية، فالضرائب والرسوم لاتكفي لتغطية نفقات البلديات مما يعني أن تمويل ميزانياتها يعتمد بشكل أساسي على دعم الدولة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1- أوجه التشابه:

من خلال الدراسات السابقة نجد أنها إتفقت مع دراستنا من حيث الهدف و المتمثل في معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتشاركت دراستنا مع الدراسات السابقة في إتباع المنهج الوصفي التحليلي وتتشابه أيضا هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في إعتمادها على دراسة حالة للمجلس الشعبي البلدي.

2- أوجه الإختلاف:

نلاحظ أن دراستنا تختلف مع الدراسات السابقة في المجال الزماني والمكاني الذي أقيمت فيه، حيث أن دراستنا هذه تمت في بلدية تمالوس فهي بلدية من بلديات ولاية سكيكدة ، وتختلف دراسة لمير عبد القادر مع دراستنا في إعتماده على أداة التحليل الإحصائي، ودراسة جميلة بغداوي في إعتمادها على المنهج الإستنباطي.

خلاصة الفصل الأول:

تعرفنا في هذا الفصل على أهمية الجباية المحلية ومدى مساهمتها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وهذا من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى بعض المفاهيم حول الجباية المحلية، والمبادئ التي تقوم عليها، كما تعرفنا أيضا على بعض معيقاتها، أما في الجزء الثاني من هذا المبحث فقد عرضنا مفاهيم حول الجماعات المحلية وميزانياتها وكيفية إعداد هذه الميزانيات إلى غاية المصادقة عليها، وإنتقلنا بعدها في المبحث الثاني إلى مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، ثم ختمنا هذا الفصل في المبحث الثالث ببعض الدراسات السابقة وأوجه التشابه والإختلاف بينهما وبين الدراسة الحالية، من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مايلي:

- ✓ الجباية المحلية هي مصدر من مصادر التمويل لميزانية الجماعات المحلية؛
- ✓ الجماعات المحلية ليس لديها نظام ضريبي مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي العام للدولة، وهي بذلك ليس لها أي دور في إنشاء أو تحصيل الضرائب إلا في الحالات التي ينص عليها القانون؛
- ✓ تستفيد الجماعات المحلية من مجموعة من الضرائب والرسوم منها المحصلة كليا لفائدة البلديات كالرسم العقاري ورسم التطهير ومنها ما هو محصل جزئيا لفائدة الجماعات المحلية كالرسم على القيمة المضافة ومنها أيضا ماهو محصل بصفة كلية لفائدة الجماعات المحلية كالرسم على النشاط المهني.

الفصل الثاني

أهمية تحصيل إيرادات الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية تمالوس

تمهيد الفصل الثاني:

بعد التعرف على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية وتوضيح أهم مكونات الجباية المحلية التي تساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتحديد حصة كل من الولاية والبلدية من الضرائب والرسوم المحلية، نقوم في هذا الفصل بدراسة حالة لبلدية تمالوس وذلك بدراسة ميزانياتها في الفترة من 2020 إلى غاية سنة 2022 وهذا بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة والإشكالية، وكذا دراسة للفرضيات الموضوعة والتحقق من صحتها ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم هذا الفصل كالآتي:

- ✓ تقديم بلدية تمالوس
- ✓ دور تحصيل إيرادات الجباية المحلية في تحسين سير بلدية تمالوس في الفترة(2020- 2022)

المبحث الأول: تقديم بلدية تمالوس

خصص هذا المبحث للتعريف ببلدية تمالوس، أي البلدية محل الدراسة ولعرض كل من الهيكل التنظيمي الخاص بالبلدية وتحديد وظائف ومهام كل مصلحة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بلدية تمالوس:

نتطرق في هذا المطلب لتاريخ نشأة بلدية تمالوس والتعريف بهذه البلدية[1]

1- تاريخ نشأة بلدية تمالوس:

إنبثقت بلدية تمالوس إثر التقسيم الإداري لسنة 1964، فهي بلدية يتكون المجلس الشعبي البلدي فيها من رئيس بلدية ينتخب من طرف مواطني هذه المنطقة لمدة خمس سنوات بالإضافة إلى 23عضو و5 لجان و5 نواب و5 مندوبين.

2- تعريف بلدية تمالوس:

هي بلدية تنتمي إلى دائرة تمالوس بولاية سكيكدة تتربع على مساحة قدرها994.36 متر مربع، تمتلك عدد كبير من الموارد البشرية فحسب إحصائيات سنة 2024 فقد بلغ العدد الإجمالي للعمال 994عامل منهم 619عامل دائم يعملون بدوام كلي بمعدل 8 ساعات في اليوم و325 عامل متعاقد يعملون بالتوقيت الكامل (عقد عمل غير محدد المدة) و50عامل بالتوقيت الجزئي بمعدل 5 ساعات في اليوم (عقد عمل غير محدد المدة) كانوا في إيطار عقود الشبكة الإجتماعية، و فيما يلي نعرض بطاقة تعريفية لبلدية تمالوس:

رقم الهاتف: 038737627

عنوان البريد الإلكتروني:commune-tamalous@yahoo.fr

الموقع الجغرافي: تقع بلدية تمالوس في المنطقة الغربية لولاية سكيكدة يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وشرقا بلدية عين الزويت وبوشطاطة وغربا بلدية كركرة وبين الويدان وجنوبا بلدية سيدي مزغيش وأم الطوب، أمابالنسبة لمقر البلدية فيحدها من الشمال الشارع الرئيسي ومن الجنوب حي 100 مسكن ومن الشرق طريق ثانوي ومن الغرب مقر الدائرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس ومهام مصالحها:

نعرض فيمايلي الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس ومهام كل مصلحة

[1] مقابلة مع السيد بوالفول الصادق رئيس مكتب المستخدمين يوم 1أفريل 2024.

1- الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس:

الشكل رقم 01: مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية تمالوس

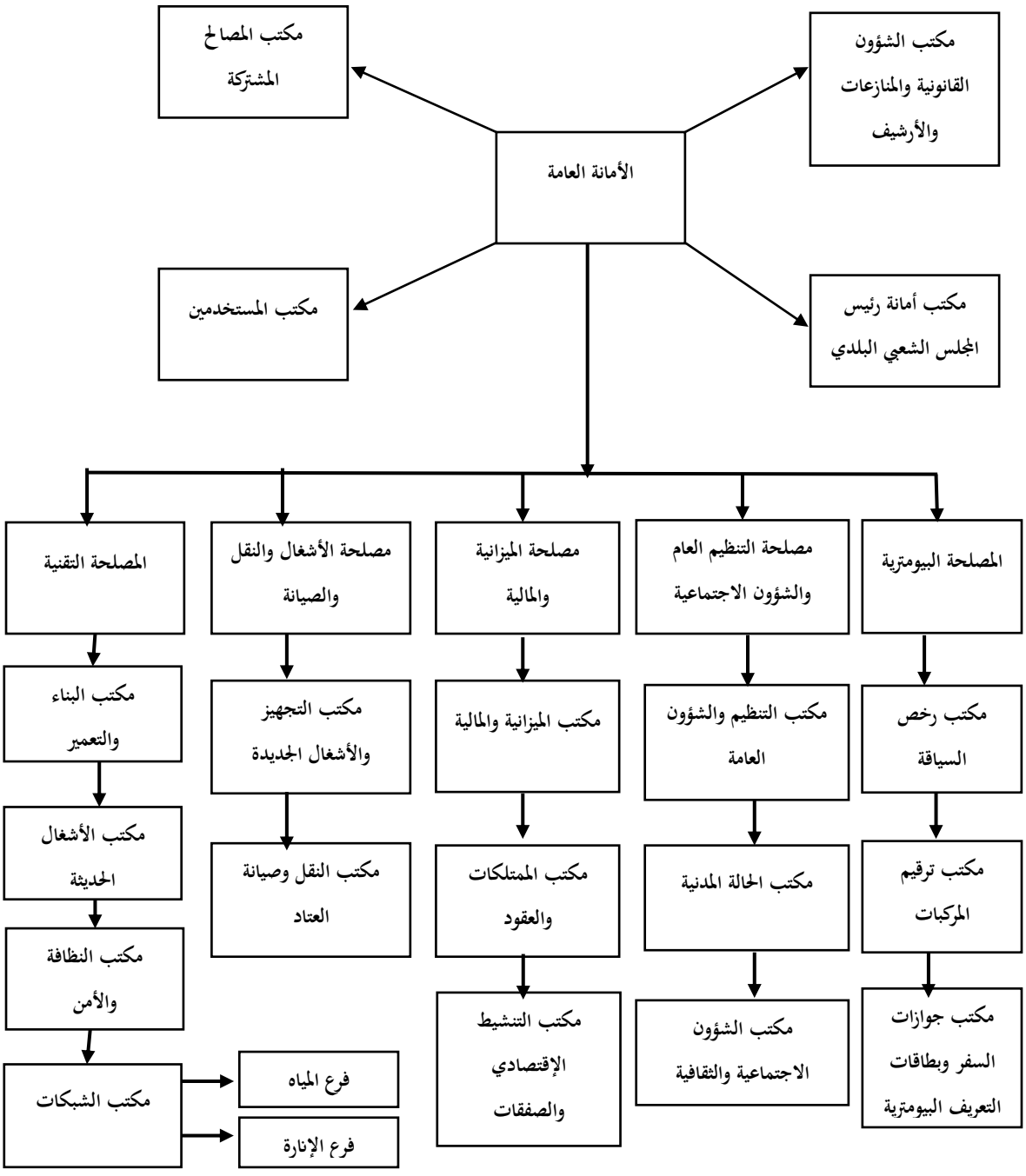

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مكتب المستخدمين لبلدية تمالوس.

1-1 رئيس المجلس الشعبي البلدي

1-2 الأمانة العامة:

- ✓ مكتب الشؤون القانونية والمنازعات والأرشيف؛
- ✓ مكتب المصالح المشتركة؛
- ✓ مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي؛
- ✓ مكتب المستخدمين.

1-3 مصلحة التنظيم العام والشؤون الإجتماعية والثقافية:

- ✓ مكتب التنظيم والشؤون العامة؛
- ✓ مكتب الحالة المدنية؛
- ✓ مكتب الشؤون الإجتماعية والثقافية.

1- 4 مصلحة الميزانية والمالية

- ✓ مكتب الميزانية والمالية؛
- ✓ فرع التسيير ؛
- ✓ فرع التجهيز ؛
- ✓ مكتب الممتلكات والعقود؛
- ✓ مكتب التنشيط الإقتصادي والممتلكات.

1-5 المصلحة البيومترية

- ✓ مكتب رخص السياقة؛
- ✓ مكتب ترقيم المركبات؛
- ✓ مكتب جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية.

1-6 المصلحة التقنية

- ✓ مكتب البناء والتعمير ؛
- ✓ مكتب الأشغال الحديثة؛
- ✓ مكتب النظافة والأمن؛
- ✓ مكتب الشبكات.

2- مهام مصالح البلدية:

نتطرق فيما يلي لعرض مهام كل مصلحة على النحو التالي:

2-1 الأمانة العامة:

يقوم الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بالمهام التالية:

- ✓ جميع المسائل الإدارية العامة؛
- ✓ القيام بإعداد إجتماعات المجلس الشعبي البلدي؛
- ✓ القيام بتنفيذ المداولات؛
- ✓ القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات لسلطة الوصاية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة؛
- ✓ تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها؛
- ✓ ممارسة السلطة السليمة على موظفي البلدية؛
- ✓ صيانة محفوظات البلدية؛
- ✓ الإشراف العام على مكتب الإحصائيات؛
- ✓ الإشراف على إعداد ميزانية البلدية وتتبعها.

وللتكفل بهذه المهام، يوضع تحت الإشراف المباشر للأمين العام أربع مكاتب :

أ- مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي: ويتكفل بما يلي:

- ✓ إستدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي وتدوين المداولات ؛
- ✓ تحرير محاضر جلسات المجلس الشعبي البلدي ؛
- ✓ يتولى المهام الإدارية لديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ب- مكتب المصالح المشتركة:

- ✓ تسجيل البريد الوارد والصادر؛
- ✓ تسجيل القرارات والمقررات؛
- ✓ توزيع البريد على المصالح الإدارية؛
- ✓ الهاتف، الأوامر بمهمة، تحرير جداول الإرسال.

ج- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات والأرشيف: يتكفل بما يلي:

- ✓ يتابع القضايا والمنازعات أمام المحاكم ؛

- ✓ متابعة جميع القضايا المتنازع فيها ؛
- ✓ الإستقبال والرد على عرائض المواطنين ؛
- ✓ تنظيم وتسيير الارشيف ؛
- ✓ إستغلال تسجيل الإحتجاجات.

د- **مكتب المستخدمين:** يتكفل بما يلي:

- ✓ تسيير الحياة المهنية للمستخدمين بداية من التعيين إلى إنهاء علاقة العمل؛
- ✓ مسك جدول التعداد؛
- ✓ تحضير المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية وتنفيذه؛
- ✓ السهر على تنظيم المسابقات على أساس الشهادات والإختبارات والفحص والإمتحان المهني على أساس الإختيار والتأهيل والإلتزام بتطبيق جميع المراحل؛
- ✓ عملية التوظيف إبتداءا من الإشهار وصولا إلى الإعلان عن النتائج النهائية؛
- ✓ تحضير جدول حصيلة الشغل؛
- ✓ السهر على التكوين المتواصل للمستخدمين؛
- ✓ تنظيم دورات في الإعلام الآلي لتحسين الأداء الخدماتي لأعوان الإدارة؛
- ✓ الإتصال بمختلف مراكز التكوين المتخصصة والجامعات لإعادة تأهيل المستخدمين وتجديد معارفهم؛
- ✓ تحضير جداول الترقية في الدرجات وتنفيذه.

2-2 مصلحة التنظيم العام والشؤون الاجتماعية والثقافية: تتكفل بما يلي:

- ✓ التنظيم العام؛
- ✓ الحالة المدنية؛
- ✓ الإحصاء العام للسكان؛
- ✓ الإنتخابات؛
- ✓ تنظيم الأسواق وحركات المرور ؛
- ✓ رسم خريطة النقل الحضري داخل المدينة؛
- ✓ تتبع ملف المخطط الرئيس للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي(الجانب التنظيمي)؛
- ✓ نشر ومتابعة النصوص القانونية والتنظيمية؛
- ✓ المؤسسات المصنفة (الجانب التنظيمي) إجراء تحقيقات حول محاسن ومساوئ هذه المؤسسات؛

- ✓ الجمعيات.

ولضمان التكفل بكل هذه المهام تتفرع مصلحة التنظيم والشؤون العامة لعدة مكاتب:

أ- **مكتب التنظيم والشؤون العامة:** ويتكفل بما يلي:

- ✓ التنظيم العام؛
- ✓ الإحصاء العام للسكان؛
- ✓ المحشر البلدي؛
- ✓ تنظيم الأسواق وحركات المرور؛
- ✓ رسم خريطة النقل الحضري داخل المدينة؛
- ✓ تتبع ملف المخطط الرئيس للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي(الجانب التنظيمي)؛
- ✓ نشر ومتابعة النصوص القانونية التنظيمية؛
- ✓ المؤسسات المصنفة(الجانب التنظيمي) إجراء تحقيقات حول محاسن ومساوئ هذه المؤسسات؛
- ✓ الجمعيات؛

ب- **مكتب الحالة المدنية والإنتخابات والخدمة الوطنية:** تتكفل بما يلي:

- ✓ مسك سجلات الحالة المدنية؛
- ✓ تحرير وتسليم وثائق الحالة المدنية؛
- ✓ تسيير الملحقات الإدارية؛
- ✓ مسك البطاقة الإنتخابية؛
- ✓ أمانة اللجنة الإنتخابية الإدارية ومتابعة العملية الإنتخابية؛
- ✓ إحصاء فئات الخدمة الوطنية؛
- ✓ إحصاء المواليد والوفيات والزواج دوريا؛

ج- **مكتب الشؤون الإجتماعية والثقافية والشباب:** تتكفل بما يلي:

- ✓ المساعدات الإجتماعية للمسنين، المعوقين والعائلات المحرومة؛
- ✓ التكفل بالمرضى عقليا وإحالتهم على المصحات؛
- ✓ تتبع نشاطات الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي والثقافي والرياضي؛
- ✓ السكن الإجتماعي والتجزئات الإجتماعية؛
- ✓ تسليم شهادات الإحتياجات؛

- ✓ التكفل بملفات التمهين والتشغيل والتعاونيات الشبانية والشبكة الإجتماعية؛
- ✓ تنظيم التظاهرات الثقافية في مختلف المناسبات بالتنسيق مع الجمعيات والهيئات المعنية؛
- ✓ تتبع نشاطات الهياكل الثقافية وتشجيع إنشائها وإنتشارها؛
- ✓ متابعة نشاطات النادي الرياضي للهواة وفروعه وتشجيع الرياضات الجماهرية[1].

2-3 مصلحة المالية والميزانية: (مكان التربص)

2-3-1 تعريف مصلحة المالية والميزانية:

تعتبر مصلحة المالية الركيزة والنواة الأساسية للبلدية فهي تعمل على تنفيذ الميزانية وهذا بعد إعدادها ودفع أجور المستخدمين الدائمين والمتعاقدين وتسديد جميع فواتير فرع التسيير كفواتير الكهرباء والغاز ومختلف فواتير فرع التجهيز وإعداد الوضعيات المالية الخاصة بالمشاريع.

كما أن مصلحة المالية والميزانية تتكون من 03 مكاتب تضم 06 مستخدمين من بينهم محاسبين وأعوان إداريين موزعين على هاته المكاتب كالتالي:

- ✓ مكتب التسيير ويضم 03 مستخدمين من بينهم ملحق إداري وتقني سامي في الإعلام الألي وعون إداري؛
- ✓ مكتب التجهيز ويضم محاسب رئيسي وملحق إداري؛
- ✓ مكتب الأجور ويضم 01 محاسب رئيسي.

2-3-2 مهام مصلحة المالية والميزانية:

تتكفل مصلحة المالية والميزانية بصفة عامة وفق الهيكل التنظيمي لها بما يلي:

أ- مكتب المالية والميزانية: وتتكفل بما يلي:

- ✓ إعداد الميزانية والحسابات وتنفيذها؛
- ✓ المتابعة المالية لبرامج التنمية؛
- ✓ حساب أجور ومرتبات المستخدمين؛
- ✓ إعداد حوالات التحصيل والدفع؛
- ✓ إعداد قسائم الطلبات؛
- ✓ مسك دفاتر الإلتزامات والنفقات والمداخيل.

[1] مستخرج من سجل المداولات ، مداولة المصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي لمصالح إدارة البلدية.

ويتفرع مكتب المالية والمحاسبة إلى فرعين هما:

- **فرع التسيير:** يتكفل بما يلي:
  - ✓ متابعة تنفيذ الميزانيات فيما يخص قسم التسيير؛
  - ✓ حساب أجور ومرتبات المستخدمين؛
  - ✓ إعداد كشوفات الأجور؛
  - ✓ إعداد حوالات الدفع؛
  - ✓ إعداد سندات التحصيل.
- **فرع التجهيز:** يتكفل بما يلي:
  - ✓ متابعة تنفيذ الميزانيات فيما يخص قسم التجهيز؛
  - ✓ المساهمة في إعداد وتحضير وضعيات البرامج.

ب – مكتب الممتلكات والعقود: ويتكفل بما يلي:

- ✓ إعداد عقود البلدية ؛
- ✓ مسك سجل أملاك البلدية؛
- ✓ الجرد العام لأملاك البلدية والجرد الدوري؛
- ✓ متابعة حالة أملاك البلدية والسهر على المحافظة عليها وتطويرها.

ج – مكتب التنشيط الإقتصادي والصفقات: ويتكفل بما يلي:

- ✓ إعداد الصفقات العمومية ودفاتر الشروط بالتنسيق والتعاون مع المصلحة التقنية ومديرية التنظيم والشؤون العامة؛
- ✓ متابعة تنفيذ العقود والصفقات العمومية؛
- ✓ تنشيط اللجان المتعلقة بالصفقات العمومية؛
- ✓ السوق اليومي والأسبوعي والمذبح البلدي والمحشر البلدي.

2-3-3 السجلات المستخدمة في مصلحة المالية والميزانية بالبلدية:

وتنقسم المحاسبة الإدارية للآمر بالصرف إلى شقين على النحو التالي:

- ✓ محاسبة الإلتزام بالنفقات؛
- ✓ محاسبة إصدار الأوامر بالتحصيل والأوامر بالصرف.
- ✓ حيث أن محاسبة الإلتزام بالنفقات تسمح لنا من تحديد الإعتمادات المتاحة لمختلف مواد الميزانية، والتي

تمثل الفرق بين إجمالي الإعتمادات المفتوحة وإجمالي النفقات الملتزم بها سواء تم إصدار حوالة الدفع أولا وتتطلب مسك الملحقات التالية:

- ✓ الملحق17: بطاقة الإلتزام بالنفقات؛
- ✓ الملحق18: بطاقة البرامج القسم الفرعي للتجهيز العمومي.

أما عن محاسبة إصدار الأوامر بالتحصيل والصرف فتتطلب مسك الملحقات التالية:

- بالنسبة للإيرادات:

لكي يتمكن الآمر بالصرف من مسك محاسبة منتظمة لسندات الإيرادات يتعين عليه المسك الجيد والمنتظم للملحقات التالية:

- ✓ الملحق12: كشف سندات التحصيل؛
- ✓ الملحق14: كشف سندات تخفيض وإلغاء الإيرادات؛
- ✓ الملحق 20: بطاقة الإيرادات(سجل تفصيل الإيرادات)؛
- ✓ الملحق 39: وضعية باقي الإنجاز(إيرادات).

- بالنسبة للنفقات:

إن التحكم في محاسبة الأوامر بالصرف يتطلب المسك الجيد للملحقات التالية:

- ✓ الملحق03: كشف الحوالات؛
- ✓ الملحق06: كشف شهادات الإلغاء أو إعادة التخصيص؛
- ✓ الملحق16: الإلتزام والأوامر بالصرف النفقات(سجل التفصيل)؛
- ✓ الملحق37: وضعية باقي الإنجاز(نفقات).

2-3-4 علاقة مكتب المالية والميزانية بمختلف المصالح:

- العلاقة مع المصلحة التقنية:

تتجلى علاقة هاته المصلحة مع باقي المصالح الأخرى في التنسيق فيما بينهما، فمثلا مشاريع الأعمال كلها تنشأ في مكتب الصفقات وتتابع في مكتب الأشغال التابعة للمصلحة التقنية التي تقوم بإعداد الفواتير مع الملف التقني لهذه المشاريع وإرساله لمكتب المحاسبة والمالية، الذي يقوم بدراسة الفواتير من الجانب المالي والجانب التقني وإعداد حوالات الدفع لتسديدها وإرساله إلى المحاسب العمومي من أجل إستيفائها.

- العلاقة مع مكتب المستخدمين:

حيث يقوم مكتب المستخدمين بإعداد قرارت الترقية والخصومات والتنقيط الشهري للعمال المتعاقدين وتقديمها إلى

مكتب الأجور الذي يستعملها في إعداد الأجور[1].

2-4 المصلحة التقنية:

تتكفل المصلحة التقنية بما يلي:

- منح الرخص البناء ورخص الهدم ورخص التجزئة و رخص التهيئة بالتنسيق مع مصلحة التنظيم والشؤون العامة؛
- متابعة البناءات الفوضوية ومراقبة مطابقة المشاريع للمخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير مع تسليم شهادات المطابقة وشهادات نسب تقدم الأشغال؛
- الدراسات التقنية وتنفيذ مشاريع البلدية ومتابعتها؛
- تتبع مختلف الشبكات(الطرق، الإنارة، التطهير، المياه) وصيانة شبكات الإنارة العمومية مع صيانة الطرق والأرصفة.

وللتكفل بكل هذه المهام تتفرع المصلحة إلى عدة مكاتب منها:

أ- مكتب التعمير والبناء ومهامه:

- ✓ منح رخص البناء ورخص الهدم والتجزئة والتهيئة؛
- ✓ تسليم شهادات المطابقة وشهادات تقدم نسبة الأشغال؛
- ✓ حفظ جميع التصاميم والبنايات المتعلقة بالجانب التقني.

ب- مكتب الأشغال الحديثة ومهامه:

- ✓ تنفيذ مشاريع البلدية وإنجازها مع تولي الترميمات الضرورية على جميع ممتلكات البلدية؛
- ✓ إعداد الحالات المادية والفزيائية لجميع المشاريع؛
- ✓ ضبط برامج دورية تتعلق بالخرجات الميدانية للورشات بالتنسيق مع مختلف المصالح التقنية.

ج - مكتب النظافة والأمن:

- ✓ مراقبة المياه ومياه الآبار والمواد الإستهلاكية وتفتيش المحلات التجارية والصناعية؛
- ✓ ممارسة الطب البيطري.

د- مكتب الشبكات:

- ✓ مباشرة جميع عمليات صيانة الشبكات (الطرق، التطهير، المياه، الأرصفة)؛
- ✓ السهر على توفير الإنارة العمومية؛

[1] مقابلة مع السيد رهواج منصور رئيس مصلحة الميزانية والمالية يوم 12 مارس 2024.

- ✓ التنسيق مع المصالح الأخرى في مجال الكهرباء والغاز.

- فرع الإنارة:

- ✓ كهرباء الإنارة العمومية .

- فرع المياه:

- ✓ شبكات التطهير والمجاري ؛
- ✓ شبكات المياه الصالحة للشرب.

2-5 المصلحة البيومترية: ويتفرع إلى المكاتب التالية:

أ- مكتب رخص السياقة: يتكفل بما يلي :

- ✓ إصدار رخص السياقة.

ب- مكتب ترقيم المركبات:

ج - مكتب جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية: يتكفل بما يلي:

إستقبال الملفات الإدارية ومعالجتها وإصدار بطاقات التعريف وجوازات السفر[1].

المبحث الثاني: دور تحصيل إيرادات الجباية المحلية في تحسين سير بلدية تمالوس للفترة(2020-2022).

تأتي ميزانية البلدية في شكل جدول تقدير للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بها، فمن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل تطور الميزانية، وتحليل الإيرادات الجبائية، ومعرفة مكونات الجباية المساهمة في تمويل بلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)، وذلك عن طريق تحليل البيانات الموجودة في الحسابات الإدارية والمستخرجة من مصلحة المالية والميزانية لبلدية تمالوس.

المطلب الأول: ميزانية بلدية تمالوس

تتكون ميزانية بلدية تمالوس ككل ميزانية محلية من قسمين، قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار وكل قسم ينقسم إلى إيرادات ونفقات، وفي هذا المطلب سنقوم بتحليل تطور ميزانية بلدية تمالوس وذلك بتحليل إيرادات ونفقات البلدية للفترة(2020- 2202).

1- تطور ميزانية بلدية تمالوس:

يمثل الجدول التالي تطور وضعية بلدية تمالوس للفترة (2020- 2022)

[1] مستخرج من سجل المداولات، مداولة المصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي لمصالح إدارة البلدية.

الجدول رقم02: الوضعية المالية لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022)

البيان	2020	2021	2022
مجموع الإيرادات	1287771517,18	1322331290,96	1528993780,83
نسبة الزيادة في الإيرادات	-	%2,68	%15,62
مجموع النفقات	505431283,85	553847183,34	706169663,65
نسبة الزيادة في النفقات	-	%9,57	%27,5
الفائض	782340233,2	768484106,7	822824116,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022) الملاحق رقم (01، 02، 03).

ويمكن توضيحه في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 02 : تطور الإيرادات والنفقات للفترة (2020-2022).

الوحدة: 1000000 دج

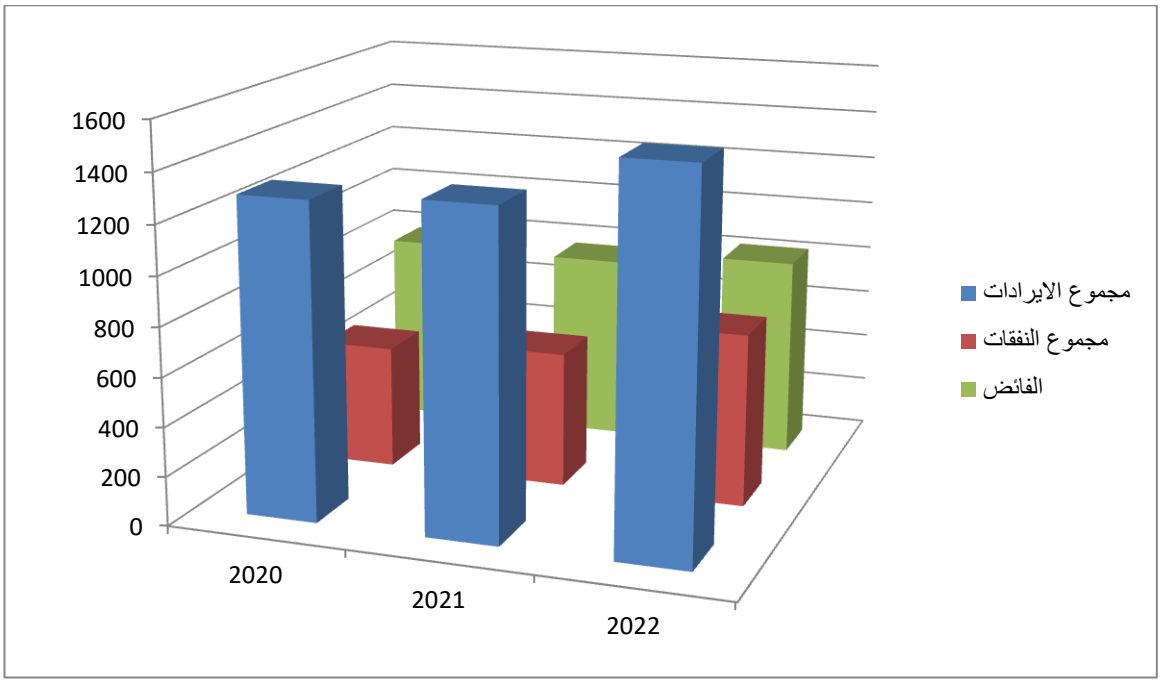

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم02.

من خلال الجدول رقم 02 والتمثيل البياني له نلاحظ أن البلدية سجلت فائض وذلك نتيجة الزيادة في الإيرادات والنفقات المحققة، أي أن إيرادات البلدية غطت نفقاتها حيث سجلت أعلى قيمة للإيرادات الإجمالية سنة 2022

والمقدرة بأكثر من 1,5 مليار دج، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة 1,2 مليار دج، أما بالنسبة للنفقات الإجمالية فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 بقيمة 706 مليون دج، وأدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة 505 مليون دج، كما لاحظنا بأن الإيرادات في تزايد مستمر حيث سجلت سنة 2021 زيادة في الإيرادات بنسبة2,68 % أما في سنة 2022 فتزايدت بنسبة 15,62%

ونلاحظ أيضا أن النفقات الإجمالية في تزايد حيث ارتفعت النفقات سنة 2021 بنسبة 9,57% وقدرت نسبة الزيادة لسنة 2022 بنسبة 27,5%.

2- تحليل إيرادات ميزانية تمالوس:

أ- تحليل إيرادات قسم التسيير:

من خلال هذا العنصر نقوم بتحليل إيرادات قسم التسيير العائدة لبلدية تمالوس.

الجدول رقم 03: تطور إيرادات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022).

البيان	2020	2021	2022
منتوجات الإستغلال	4832350,00	3948900,00	3582650,00
ناتج الأملاك العمومية	13991333,33	27434900,00	11819613,88
تحصيلات وإعانات	97272642,27	213619620,75	403761133,98
ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	160125476,00	12560000,00	93143524,78
ضرائب غير مباشرة	5280628,23	6740637,54	8988496,07
ضرائب مباشرة	22190996,69	28482027,50	32482371,87
ناتج السنوات المالية السابقة	386547075,00	356091507,99	412572610,07
ناتج إستثنائي	4956569,93	6213601,42	4754573,79
المجموع	695197071,5	768131195,1	971104974,3
نسبة[1]	%13,99	%27,81	%41,57
نسبة[2]	%23,03	%16,35	%9,59
نسبة[3]	%3,19	%3,7	%3,34

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على حسابات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022) الملاحق رقم (01، 02، 03).

[1] (تحصيلات وإعانات / المجموع) × 100.

[2] (ممنوحات صندوق الأموال المشتركة / المجموع) × 100.

[3] (ضرائب مباشرة / المجموع) × 100.

ويمكن توضيح معطيات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم03: تطور إيرادات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022).

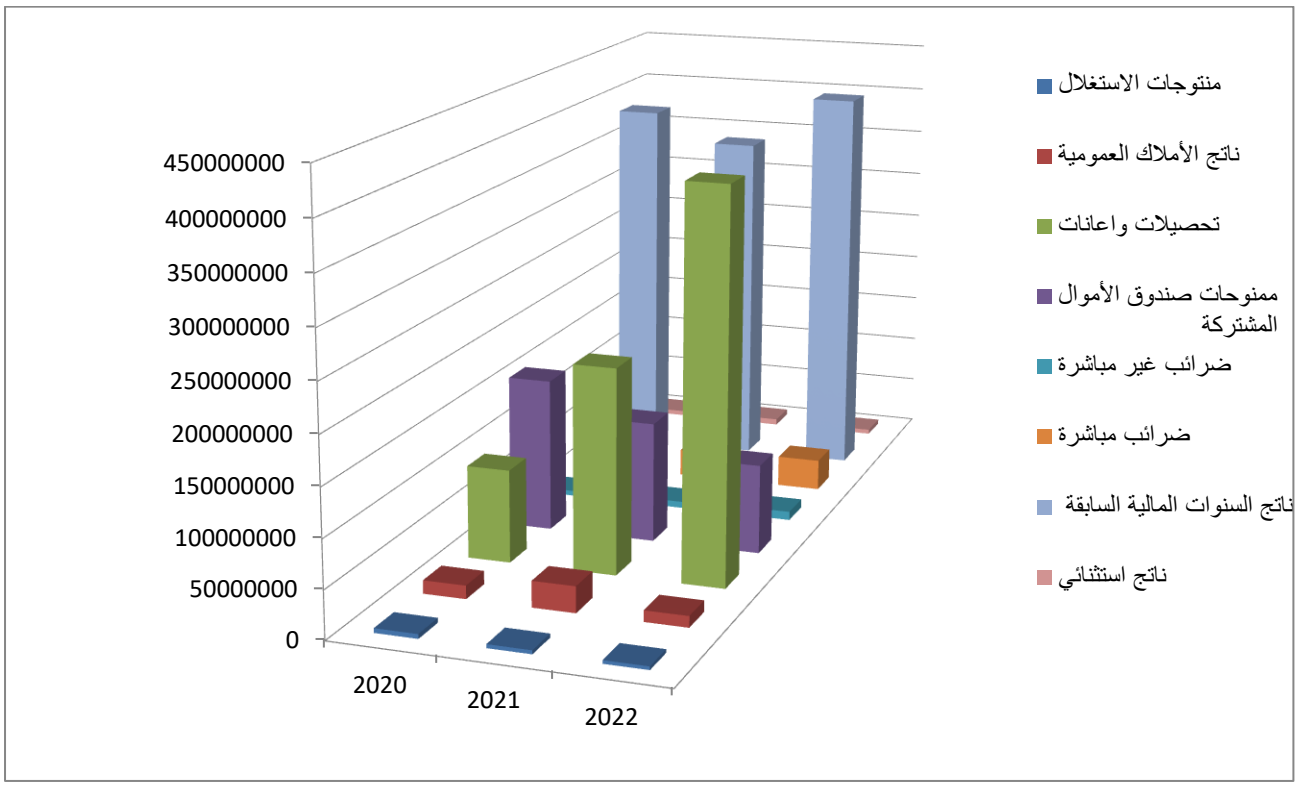

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم03.

من خلال الجدول رقم03 والتمثيل البياني له نلاحظ أن الإعانات الخاصة بقسم التسيير و المقدمة من قبل الدولة في تزايد مستمر حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2020 بمبلغ 97272642 دج، لترتفع سنة 2021 إلى213619620 دج وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 بمبلغ قدره 403761133 دج

أما بالنسبة لممنوحات صندوق الأموال المشتركة نلاحظ أنها في إنخفاض حيث بلغت نسبتها من مجموع إيرادات قسم التسيير23,03% لتنخفض إلى 16,35% و9,59% في سنتي 2021 و2022 على التوالي أما فيما يخص الضرائب المباشرة فنسبتها ضئيلة جدا مقارنة مع نسبة الإعانات وممنوحات صندوق الأموال المشتركة حيث بلغت نسبة الضرائب المباشرة من المجموع نسبة 3,19% لترتفع قليلا سنة 2021 إلى 3,7% ثم تنخفض سنة 2022 إلى 3,34%

من خلال هذا نستنتج أن البلدية تعتمد بشكل كبير على الإعانات لتمويل إيرادات قسم التسيير.

ب- تحليل إيرادات قسم التجهيز والإستثمار:

يمثل الجدول الموالي تطور إيرادات قسم التجهيز والإستثمار لميزانية بلدية تمالوس للفترة(2020-2022)

الجدول رقم04: تطور إيرادات قسم التجهيز والإستثمار لميزانية بلدية تمالوس(2020-2022).

البيان	2020	2021	2022
الفائض المرحل	322207560,34	428124757,40	357787529,61
تزويدات	269356725,39	126075338,36	200092368,84
أملاك عقارية ومنقولة	1010160,00	-	8907,94
المجموع	592574445,6	554200095,7	557888806,3
نسبة[1]	%54,37	%77,25	%64,13
نسبة[2]	% 45,45	%22,74	%35,86
نسبة[3]	% 0,17	-	%0,15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022)

الملاحق رقم (01، 02، 03).

بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه نوضح إيرادات قسم التجهيز والإستثمار في الشكل التالي:

الشكل رقم04: تطور إيرادات قسم التجهيز والإستثمار لميزانية بلدية تمالوس للفترة(2020-2022).

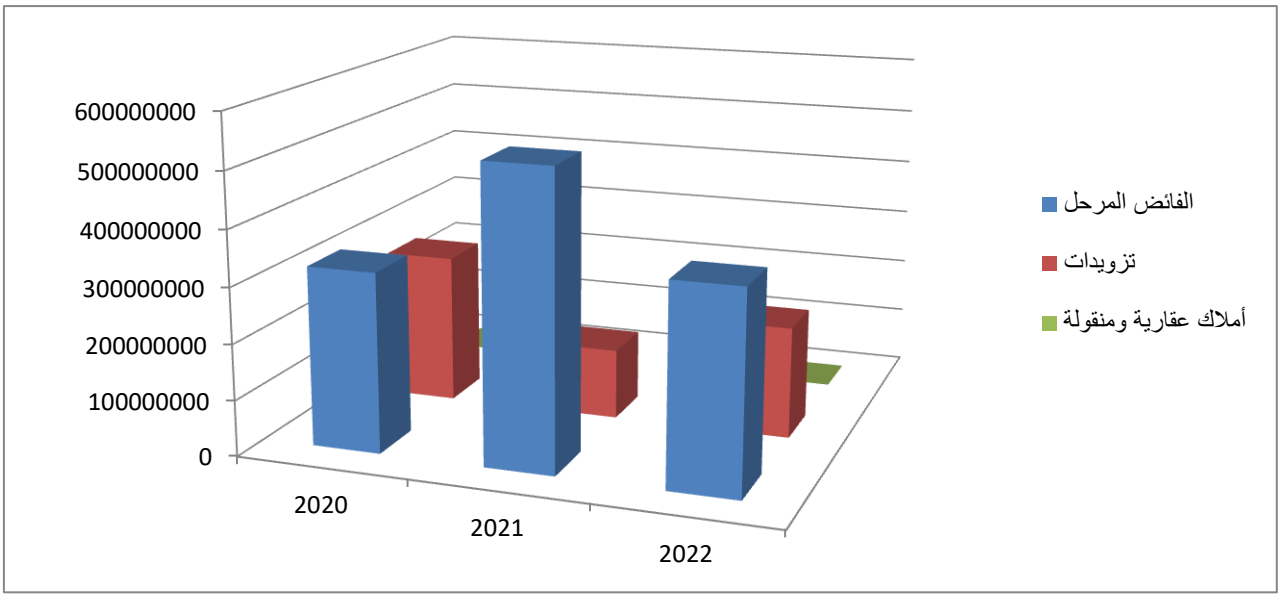

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم04.

من خلال الجدول رقم 04 والتمثيل البياني له نلاحظ أن نسبة إيرادات الأملاك العقارية والمنقولة لم تتجاوز

[1] (الفائض المرحل / المجموع) × 100.

[2] (تزويدات / المجموع) × 100.

[3] (أملاك عقارية ومنقولة / المجموع) × 100.

نسبتها 1% ويرجع هذا إلى ضعف مصالح البلدية في تحصيل الإيرادات المتأتية من الأملاك العقارية، أما بالنسبة لنسبة التزويدات فقد تراوحت نسبتها ما بين 45,45%، 22,74%، 35,86% خلال سنوات الدراسة وهي بذلك شكلت نسبة لابأس بها من إجمالي إيرادات قسم التجهيز مقارنة مع الإيرادات المتأتية من الأملاك العقارية والمنقولة وهذا يدل أيضا على أن بلدية تمالوس تعتمد في تمويل إيرادات قسم التجهيز على الإعانات والمساعدات ويعود سبب إنخفاض التزويدات في سنة 2021 إلى عدم تزويد البلدية من قبل الدولة بالأموال بسب جائحة كورونا وإهتمام الدولة بالجانب الصحي أكثر، في المقابل نلاحظ أن نسبة الفائض المرحل شكلت نسب أكبر من الإيرادات الخاصة بقسم التجهيز حيث تراوحت نسبها في سنوات الدراسة النسب التالية: 54,37%، 77,25%، 64,13%.

3- تحليل نفقات بلدية تمالوس:

أ- تحليل نفقات قسم التسيير:

من خلال هذا العنصر نقوم بتحليل نفقات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

الجدول رقم05: تطور نفقات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

البيان	2020	2021	2022
سلع ولوازم	41234232,86	53585111,22	67237622,10
أشغال وخدمات خارجية	33005919,11	17803230,66	28647374,98
مصاريف التسيير العام	20809903,45	19963940,19	22351805,33
مصاريف المستخدمين	168416532,31	187556097,31	246184125,69
ضرائب ورسوم	57000	70500,00	70500,00
مصاريف مالية	-	-	-
منح وإعانات	26483004,97	39981354,00	49802561,25
مساهمات وأداءات لفائدة الغير	1885534,92	1491854,93	6409459,70
أعباء إستثنائية	2086000,33	1998315,99	-
أعباء السنوات المالية السابقة	10000,00	-	15000,00
الإقتطاع	45117435,51	33108180,83	24134965,00
المجموع	339105563,5	355558585,1	444853414
نسبة[1]	%49,66	%52,74	%55,34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على حسابات قسم التسيير لبلدية تمالوس الملاحق رقم (01، 02، 03).

[1] (مصاريف المستخدمين / المجموع) × 100.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم05: تطور نفقات قسم التسيير لبلدية تمالوس للفترة(2020-2022).

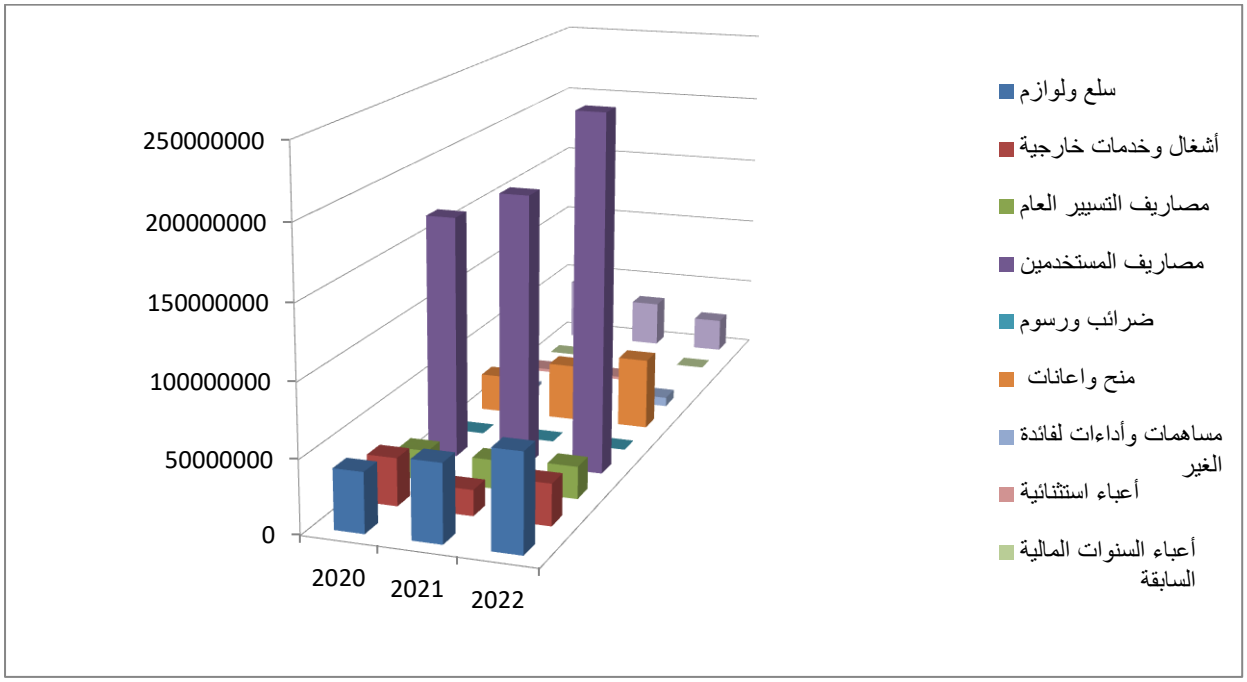

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم05.

من خلال الجدول رقم05 والرسم البياني له نلاحظ أن نفقات بلدية تمالوس في تزايد مستمر حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة2022 لتبلغ 444853414 دج وأدنى قيمة لها سنة 2020 حيث بلغت قيمتها339105563,5دج كما أن هذا الإرتفاع في النفقات سببه الإرتفاع في مصاريف المستخدمين والتي بلغت نسبتها من مجموع النفقات سنة 2020، بـ 49,66% وقد إرتفعت نسبتها إلى 52,74% و55,34% في سنتي 2021 و2022 على التوالي ويرجع سبب إرتفاع مصاريف المستخدمين إلى توظيف عدد من الموظفين حيث كان عدد العمال سنة 2020 362 عامل ليرتفع سنة 2021 إلى 429 عامل وذلك بعد توظيف 67 عامل أما في سنة 2022 فقد بلغ عدد العمال 512عامل نظرا لتوظيف 83 عامل في هذه السنة.

كما نلاحظ أن المصاريف المالية منعدمة تماما وهذا راجع لعدم إقتراضها للقروض.

ب- تحليل نفقات قسم التجهيز والإستثمار

يمثل الجدول التالي تطور نفقات قسم التجهيز والإستثمار لميزانية بلدية تمالوس

الجدول رقم 06: تطور نفقات قسم التجهيز والإستثمار لميزانية بلدية تمالوس للفترة(2020- 2022).

البيان	2020	2021	2022
العجز المرحل	1876032,06	1876032,06	1876032,06
أملاك عقارية ومنقولة	15698195,02	11726553,02	11564177,53
أشغال جديدة وتصليحات كبرى	148751493,31	184686013,13	247876040,01
المجموع	166325720,4	198288598,21	261316249,60
نسبة[1]	%1,12	%0,94	%0,71
نسبة[2]	%9,43	%5,91	%4,42
نسبة[3]	%89,43	%93,14	%94,85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس الملاحق رقم (01، 02، 03).

ويمكن توضيحه بيانيا كما يلي:

الشكل رقم06: تطور نفقات قسم التجهيز والإستثمار لبلدية تمالوس للفترة(2020- 2022).

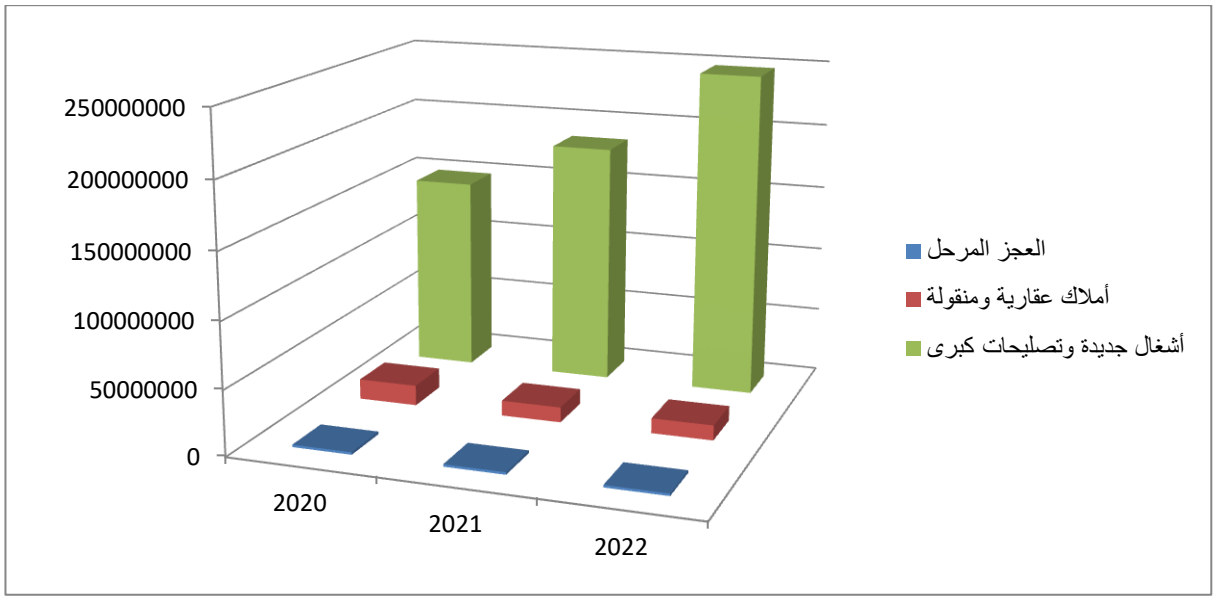

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معيطات الجدول رقم06.

[1] (العجز المرحل / المجموع) × 100.

[2] (أملاك عقارية ومنقولة / المجموع) × 100.

[3] (أشغال جديدة وتصليحات كبرى / المجموع) × 100.

من خلال الجدول رقم 06 والتمثيل البياني له نلاحظ أن نفقات قسم التجهيز والإستثمار في تزايد مستمر حيث أنها سجلت سنة 2020 حوالي 166 مليون دينار كأدنى قيمة وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 قدرت حوالي 261 مليون دج، حيث نلاحظ أن الزيادة مست بشكل كبير نفقات أشغال جديدة وتصليحات كبرى والتي بلغت قيمتها كحد أقصى 247 مليون دج مايعني أن معظم نفقات التجهيز والإستثمار توجه للقيام بأشغال جديدة وتصليحات كبرى وذلك من أجل شراء العقارات والأثاث أو القيام بترميم هياكل البلدية والطرقات والمرافق العامة لها وكل هذا يتطلب مبالغ مالية ضخمة لذلك نجد أن نسبة الأشغال الجديدة والتصليحات الكبرى تأخذ نسب كبيرة من إجمالي نفقات التجهيز والإستثمار حيث أخذت أعلى نسبة لها سنة 2022 والمقدرة بـ 94,85%، أما بالنسبة للأملاك العقارية والمنقولة نسبتها ضعيفة بالنسبة لإجمالي نفقات التجهيز والإستثمار إذ قدرت نسبتها خلال سنوات الدراسة بـ 9,43%، 5,91%، 4,42% وهذا يدل على أن بلدية تمالوس تهتم أكثر بجانب الأشغال الجديدة والتصليحات وتهمل أملاكها العقارية والمنقولة ويرجع سبب إنخفاض نفقات الأملاك العقارية سنة 2021 إلى جائحة كورونا وذلك لإهتمام الدولة بالجانب الصحي وعدم تزويد البلدية بأغلفة مالية فالبلدية لاتعتمد إلا على الإعانات أي لا تعتمد على مواردها الذاتية لتغطية نفقاتها وهذا هو السبب الأساسي في إنخفاض الأملاك العقارية في سنة 2021 .

المطلب الثاني: الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022)

سنقوم في هذا المطلب بدراسة تطور الإيرادات الجبائية ومقارنتها مع الإيرادات الأخرى وكذلك معرفة مدى مساهمتها في تغطية نفقات بلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

1- تطور الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022):

يمثل الجدول التالي تطور مبالغ الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم07: تطور الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

البيان	2020	2021	2022
الإيرادات الجبائية	27471624,92	35222665,00	41470867,94
نسبة التغير في الإيرادات	-	%28,21	%17,73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022) الملاحق رقم (04، 05، 06).

ويمكن توضيحه بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: تطور الإيرادات الجيائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

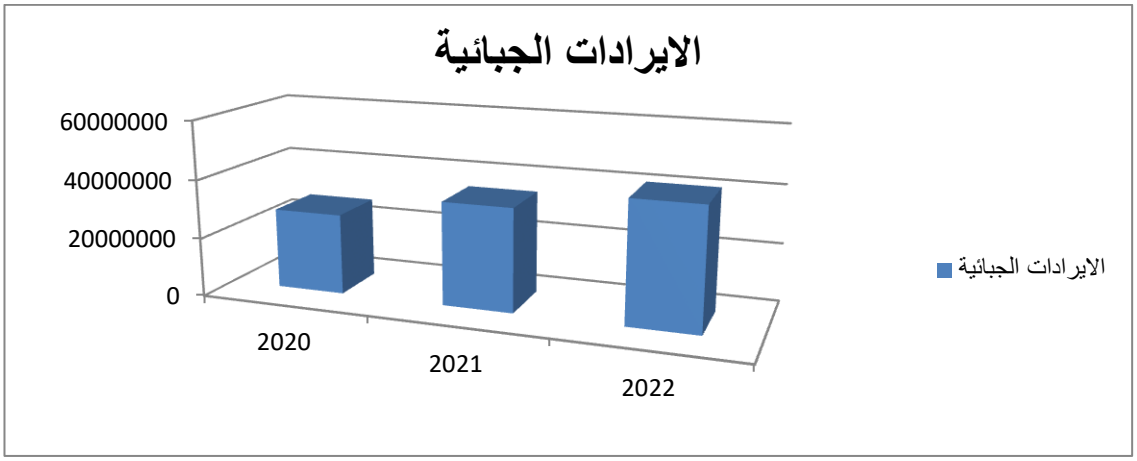

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

من خلال الجدول رقم07 والتمثيل البياني له نلاحظ أن الإيرادات الجبائية في إرتفاع من سنة لأخرى خلال الفترة 2020-2022 حيث نلاحظ أن الإيرادات بعدما كانت 27471624,92 دج سنة 2020 إرتفعت سنة 2021 إلى 35222665 دج بنسبة 28,21% أي بمبلغ 7751040,08 دج لترتفع سنة 2022 إلى 41470867,94 دج بنسبة 17,73% أي بمبلغ 6248202,94 دج ويرجع سبب إرتفاع الإيرادات الجبائية في سنتي 2021 و2022 إلى تخفيف إجراءات الحجر الصحي الذي كان مفروضا في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا حيث تم أنذاك إستئناف الأعمال التجارية والخدماتية تدريجيا حتى تحسن الوضع وهذا مايبرر الإرتفاع للإيرادات الجبائية في سنتي 2021 و2022.

2- مقارنة الإيرادات الناتجة عن الجباية بالإيرادات الأخرى لبلدية تمالوس للفترة (2020-2202):

يمثل الجدول الموالي مختلف الإيرادات المساهمة في تمويل ميزانية بلدية تمالوس للفترة 2020-2022.

الجدول رقم 08: مقارنة الإيرادات الناتجة عن الجباية مع الإيرادات الأخرى.

البيان	2020	2021	2022
مجموع الإيرادات	1287771517,18	1322331290,96	1528993780,83
الإيرادات الجبائية	27471624,92	35222665,00	41470867,94
نسبة الإيرادات الجبائية	% 2,13	%2,66	%2,71
الإعانات	1241476209	1255724825,96	1472120648
نسبة الإعانات	%96,40	%94,96	%96,28
ناتج الأملاك العمومية	13991333,33	27434900,00	11819613,88
نسبة ناتج الأملاك العمومية	%1,08	%2,07	%0,77
منتوجات الإستغلال	4832350,00	3948900,00	3582650,00
نسبة منتوجات الإستغلال	%0,37	%0,29	%0,23

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الحساب الإداري لبلدية تمالوس للفترة (2020-2202)

الملاحق من (01 الى 06).

وهذا ما يوضحه التمثيل البياني كما يلي:

الشكل رقم 08: مقارنة الموارد الناتجة عن الجباية مع الإيرادات الأخرى خلال الفترة (2020-2023).

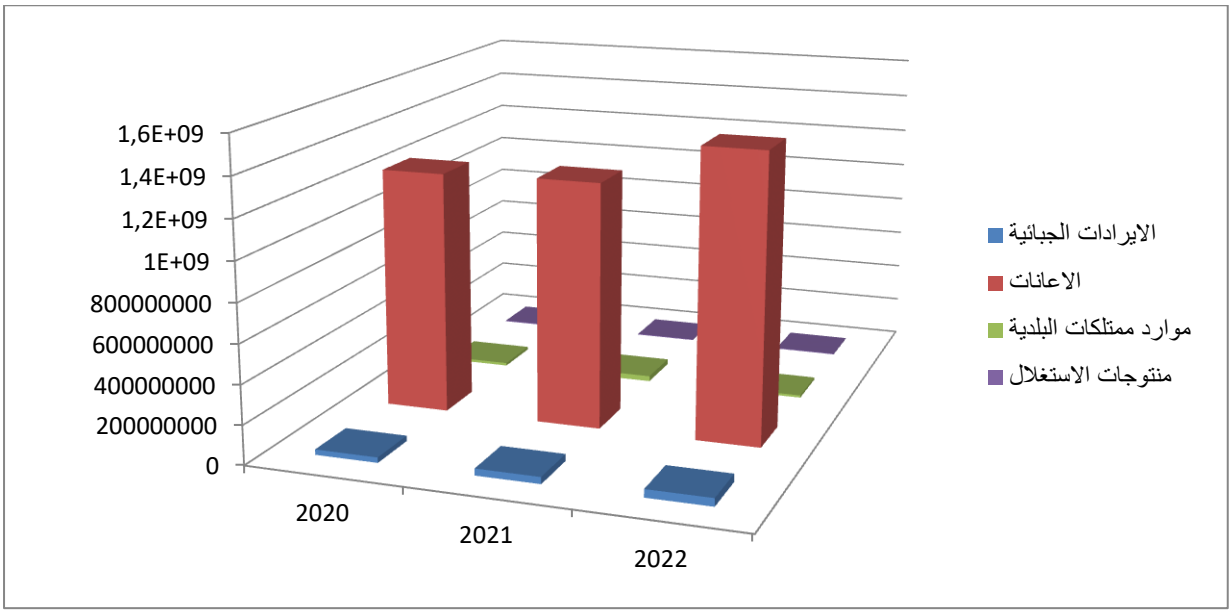

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

من الجدول رقم 08 والتمثيل البياني له نلاحظ ما يلي:

– نلاحظ أن الإيرادات الجبائية تساهم في تمويل البلدية لكن بنسب ضئيلة جدا حيث قدرت نسبتها من المجموع الكلي للإيرادات سنة 2020 ب 2,13% لترتفع قليلا إلى 2,66% و2,71% في سنتي 2021 و2022 على التوالي إذن فهي نسب ضئيلة جدا ومتقاربة ويرجع هذا إلى إنخفاض قيمة الضرائب والرسوم

– ونلاحظ أيضا فيما يخص ناتج الأملاك العمومية أو مايعرف بموارد ممتلكات البلدية بأنها تمثل نسب ضعيفة جدا حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2021 والمقدرة بـ2,07% ويرجع هذا إلى عدم توفرها على ممتلكات كافية تذر لها أرباح؛

– أما بالنسبة للإعانات فنلاحظ أن نسبها مرتفعة جدا مقارنة مع الإيرادات الأخرى للبلدية، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2020 بنسبة 96,40% لتنخفض سنة 2021 إلى 94,96% ثم ترتفع إلى 96,28% سنة 2022 ويعود هذا الإرتفاع إلى ضعف الإيرادات الجبائية ومحدودية موارد ممتلكات بلدية تمالوس، والغرض من هذه الإعانات هنا هو تجنب حدوث عجز في ميزانية البلدية ؛

– أما فيما يخص ناتج الإستغلال فنسبها ضعيفة جدا حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2020 بـ 0,37% وهنا يمكن القول أن نسبة مساهمة منتوجات الإستغلال في ميزانية البلدية بأنها شبه معدومة وهذا راجع إلى عدم إستغلال البلدية لمرافقها العمومية بشكل حسن.

3– دور الإيرادات الجبائية في تغيطة نفقات بلدية تمالوس للفترة(2020–2022):

نقوم في هذا العنصر بقياس نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير من جهة، وقياس نسبتها أيضا في تغطية إجمالي النفقات من جهة أخرى، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 09: نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لنفقات بلدية تمالوس للفترة(2020–2022)

البيان	2020	2021	2022
نفقات التسيير	339105563,46	355558585,13	444853414,05
نفقات التجهيز	166325720,39	198288598,21	261316249,06
مجموع النفقات	505431283,85	553847183,34	706169663,65
الإيرادات الجبائية	27471624,92	35222665	41470867,94
نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لنفقات التسيير	%8,10	%9,90	%9,32
نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات	%5,43	%6,35	%5,87

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري الملاحق من (01 الى 06).

والرسوم البيانية البيانية الموالية تمثل نسب تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات، ونسب تغطيتها لنفقات التسيير

الشكل رقم09: نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير للبلدية خلال فترة الدراسة.

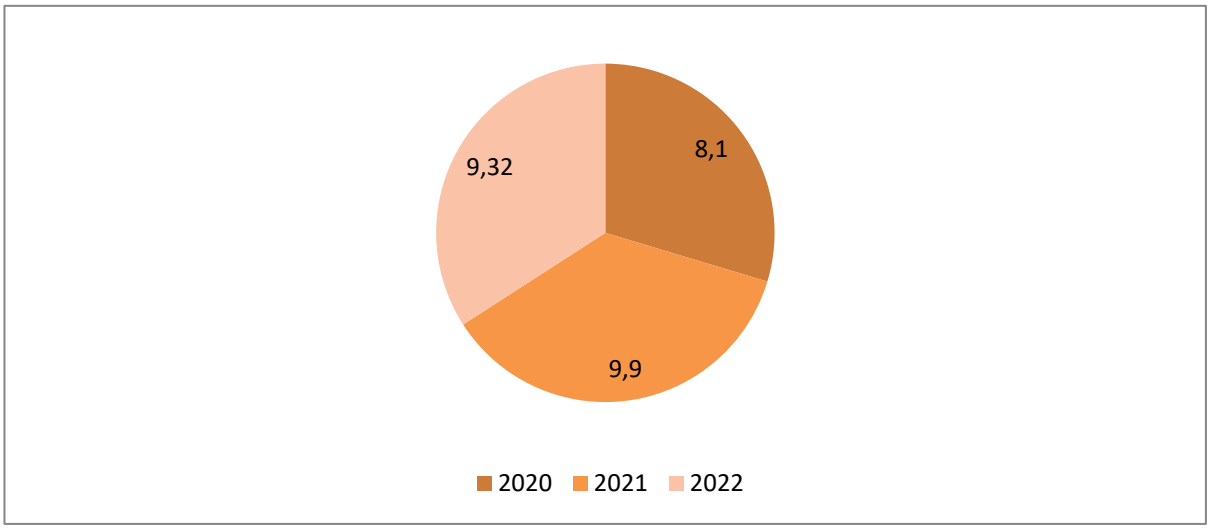

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم09

الشكل رقم10: نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية إجمالي النفقات للبلدية خلال فترة الدراسة.

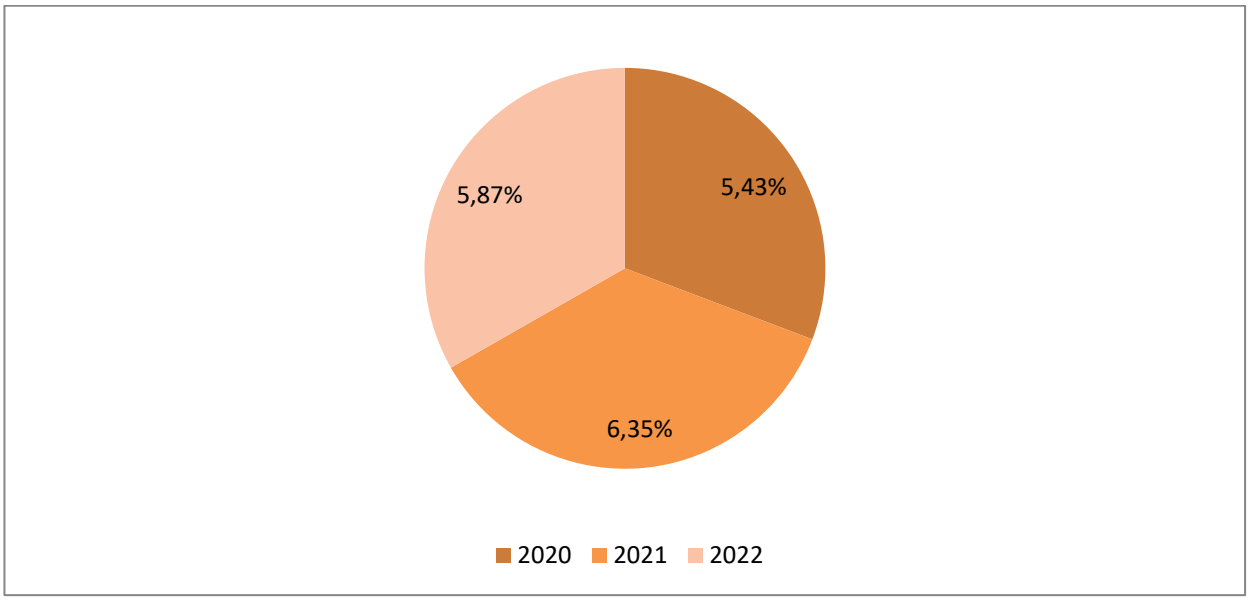

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدول رقم09.

من خلال الجدول رقم 09 والتمثيلين البيانيين نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير نلاحظ أن نسبها جد ضعيفة، حيث نرى بأنها سجلت أعلى قيمة لها سنة 2021 بنسبة 9,90% وأدنى قيمة سجلت سنة 2020 بنسبة 8,10% ومن هذا نستنتج بأن الإيرادات الجبائية غير كافية لتغطية نفقات التسيير؛

- أما فيما يخص نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات فنلاحظ أيضا بأنها نسب جد ضعيفة، حيث قدرت نسبها بـ5,43% ، 6,35% ، 5,87% في السنوات 2020، 2021، 2022 على التوالي.

المطلب الثالث: مكونات الجباية المحلية المساهمة في تمويل ميزانية بلدية تمالوس

في هذا المطلب نقوم بعرض مجموع الضرائب والرسوم التي تستفيد منها بلدية تمالوس سواء بصفة كلية أو جزئية كما تم تقسيمها سابقا، مع القيام بتحليل الأهمية النسبية لهذه الضرائب والرسوم.

1- الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة بلدية تمالوس:

تتمثل الضرائب التي تحصل بصفة كلية لفائدة ميزانية بلدية تمالوس أساسا في الرسم العقاري، رسم التطهير رسم الحفلات، رسم الإقامة.

1-1 الرسم العقاري:

يبين الجدول التالي الإيرادات المتأتية من الرسم العقاري ونسب مساهمة الرسم العقاري في تمويل بلدية تمالوس.

الجدول رقم10: نسبة مساهمة الرسم العقاري في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس

السنوات	الإيرادات الجبائية	الرسم العقاري	النسبة
2020	27471624,92	4185	%0,015
2021	35222665,04	70045	%0,19
2022	41470867,92	24186	%0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس الملاحق رقم (04، 05، 06).

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن نسبة مساهمة الرسم العقاري ضمن الإيرادات الجبائية متدنية جدا بالرغم من توفر عدد معتبر من المحلات المهنية والتجارية، والممتلكات المبنية وغير المبنية، حيث كانت نسبة تقدر بـ 0,015%، 0,19%، 0,05% في السنوات 2020، 2021، 2022 على التوالي، وترجع أسباب ضعف هذا الرسم إلى:

- ضعف الأسعار المطبقة لهذا الرسم؛

– عدم تطبيق آليات التحصيل القانونية لهذا الرسم من قبل الأعوان المؤهلين، وغياب رقابة المسؤولين على هؤلاء الأعوان الإداريين؛

– عدم التحصيل الجبري لهذا الرسم، وعدم تفويض متعاملين خواص كالمحضر القضائي أثناء رفض المكلف بدفع الرسم؛

– الغش والتهرب الضريبي للمكلف والتحايل باستعمال حيل وأساليب تدليسية للتملص من دفع الرسم.

1-2 رسم التطهير:

يبين الجدول التالي مبالغ الإيرادات الجبائية المتأتية من رسم التطهير للبلدية خلال سنوات الدراسة ويبين أيضا نسب مساهمة هذا الرسم في الإيرادات الجبائية للبلدية.

الجدول رقم11: نسبة مساهمة رسم التطهير في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس

السنوات	الإيرادات الجبائية	رسم التطهير	النسبة
2020	27471624,92	6000	%0,02
2021	35222665,04	23894	%0,06
2022	41470867,94	6000	%0,014

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري للبلدية الملاحق رقم (04، 05، 06).

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن نسب مساهمة رسم التطهير ضمن الإيرادات الجبائية ضعيفة جدا على الرغم من وجود مصالح النظافة على مستوى البلدية، حيث تمثل أعلى نسبة لها سنة 2021 التي قدرها 0,06% وأدنى نسبة لها سنة 2022 والتي قدرها 0.014%.

وترجع أسباب ضعف هذا الرسم إلى:

– ضيق الوعاء الضريبي؛

– عدم متابعة عملية تحصيل الرسم من طرف الأعوان المؤهلين.

1-3 رسم الحفلات:

يبين الجدول التالي مبالغ الإيرادات المتأتية من رسم الحفلات، ونسب مساهمة هذا الرسم في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس.

الجدول رقم12: نسبة مساهمة رسم الحفلات في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس خلال فترة الدراسة.

السنوات	الإيرادات الجبائية	رسم الحفلات	النسبة
2020	27471624,92	631500	%2,29
2021	35222665,04	708000	%2,01
2022	41470867,94	582000	%1,40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري للبلدية الملاحق رقم (04، 05، 06).

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن نسبة مساهمة رسم الحفلات ضمن الموارد الجبائية ضعيفة جدا حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2020 بنسبة 2,29% في حين قدرت نسبها بـ 2,01%، 1,40% في سنتي 2021 2022 على التوالي فبالرغم من كثرة الأفراح وتزايدها و وجود ستة قاعات حفلات على مستوى البلدية نرى بأن المبالغ المتأتية من هذا الرسم ضعيفة ويرجع هذا إلى:

- التهرب الضريبي لبعض المواطنين في دفع هذا الرسم؛
- عدم تطبيق عملية تحصيل هذا الرسم على كافة المكلفين.

1-4 الرسوم الأخرى:

يبين الجدول التالي مبالغ الإيرادات المتأتية من الرسوم الأخرى ونسب مساهمة الرسوم الأخرى في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس

الجدول رقم13: نسبة مساهمة الرسوم الأخرى في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

السنوات	الإيرادات الجبائية	الرسوم الأخرى	النسبة
2020	27471624,92	2026798	%7,37
2021	35222665,04	4421768,50	%12,55
2022	41470867,94	7512873,01	%18,11

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الحساب الإداري الملاحق رقم (04، 05، 06).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن مبالغ الرسوم الأخرى لابأس بها مقارنة من الضرائب الأخرى حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2022 بـ 18,11% وسجلت في سنتي 2020 و2021 النسب المقدرة بـ 7,37% 12,55% على التوالي.

1-5 رسم الإقامة:

لا يتم تحصيله لأن بلدية تمالوس تفتقر إلى وجود فنادق ومركبات سياحية وحمامات معدنية ويرجع سبب إنعدام هذا الرسم إلى ما يلي:

- إنعدام الوعي الثقافي لدى رجال أعمال البلدية وذلك للإستثمار في مجال السياحة على الرغم من أن بلدية تمالوس تحوز على شاطئين وهما شاطئ واد بيبي وشاطئ واد الحجر؛
- غياب دور الدولة في تشجيع الإستثمار وتحقيق التنمية المحلية، وتهميش جانب السياحة؛
- عدم تصريح المكلفين لعروض كراء الغرف أو المساكن المجهزة والمفروشة لدى المصالح المختصة تفاديا لدفع هذا الرسم[1].

1-6 الرسم على النشاط المهني:

يمثل الجدول التالي مبالغ الايرادات المتأتية من الرسم على النشاط المهني و نسبة مساهمة الرسم على النساط المهني ضمن الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس.

الجدول رقم14: نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في الإيرادات الجبائية للبلدية خلال فترة الدراسة

السنوات	الإيرادات الجبائية	الرسم على النشاط المهني	النسبة
2020	27471624	12299942	%44,77
2021	35222665	15449285,30	%43,86
2022	41470867,94	23231621,94	% 56,01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس الملاحق رقم (04، 05، 06).

من خلال الجدول 14 نلاحظ أن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني ضمن الإيرادات الجبائية خلال سنوات الدراسة كانت بين الإنخفاض والإرتفاع حيث كانت نسبتها سنة 2020، 44,77% لتنخفض سنة 2021 إلى 43,86% ثم ترتفع سنة 2022 إلى 56,01% من خلال هذا يمكن القول أن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني ضمن الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس هي نسب مقبولة وهذا إلى راجع:

- إتساع مجال تطبيق هذا الرسم، حيث تخضع له النشاطات الصناعية التجارية والمهنية؛
- إرتباط هذا الرسم بالنشاط الإقتصادي، حيث كلما زاد النشاط الإقتصادي في البلدية إنعكس ذلك على أعمال المؤسسات وبالتالي ترتفع المبالغ المحصلة من هذا الرسم.

[1] مقابلة مع السيدة فزاز فاطمة متصرف إدارة إقليمية يوم 14 مارس 2024.

2- الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة ميزانية بلدية تمالوس

تتمثل الضرائب والرسوم المحصلة بصفة جزئية لفائدة ميزانية بلدية تمالوس في الرسم على القيمة المضافة الضريبة الجزافية الوحيدة، رسم الذبح، الضريبة على الثروة.

2-1 الرسم على القيمة المضافة:

يمثل الجدول التالي مبالغ الإيرادات المتأتية من الرسم على القيمة المضافة ونسبة مساهمة هذا الرسم في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس.

الجدول رقم 15: نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة ضمن الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

السنوات	الإيرادات الجبائية	الرسم على القيمة المضافة	النسبة
2020	27471624	511786	%1,86
2021	35222665	897445,71	%2,54
2022	41470867,94	893623,06	%2,15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس الملاحق رقم (04، 05، 06).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة ضمن الإيرادات الجبائية ضعيفة جدا حيث سجلت نسب متقاربة قدرت بـ 1,86% ، 2,54% ، 2,15% في السنوات 2020، 2021 2022 على التوالي ويرجع سبب إنخفاض هذا الرسم إلى:

- التصريحات غير الدقيقة لرقم أعمال الخاضعين للرسم على القيمة المضافة؛
- إنخفاض حصة البلدية من الرسم على القيمة المضافة.

2-2 الضريبة الجزافية الوحيدة:

يمثل الجدول الموالي مبالغ الإيرادات المتأتية من الضريبة الجزافية الوحيدة ونسبة مساهمة هذه الضريبة في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس.

الجدول رقم 16: نسبة مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020- 2022).

السنوات	الإيرادات الجبائية	الضريبة الجزافية الوحيدة	النسبة
2020	27471624	9880869,60	%35,96
2021	35222665	12938803,20	%36,73
2022	41470867,94	9220563,93	%22,23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس الملاحق رقم (04، 05، 06).

نلاحظ من خلال الجدول رقم16 أن نسبة مساهمة الضريبة الجزافية في الإيرادات الجبائية تعتبر نسب لابأس بها مقارنة مع الضرائب والرسوم الأخرى حيث كانت نسبها ما بين الإرتفاع والإنخفاض وقد قدرت نسبها بـ 35,96% 36,73% ، 22,23% في السنوات 2020، 2021، 2022 على التوالي.

2- 3 رسم الذبح:

يمثل الجدول التالي مبالغ الإيرادات المتأتية من رسم الذبح ونسبة مساهمته في الإيرادات الجبائية.

الجدول رقم17: نسبة مساهمة رسم الذبح في الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس للفترة (2020-2022).

السنوات	الإيرادات الجبائية	رسم الذبح	النسبة
2020	27471624	2110544,03	%7,68
2021	35222665	713423,33	%2,025
2022	41470867,94	00	%0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحساب الإداري لبلدية تمالوس الملاحق رقم (04، 05، 06).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أن نسبة مساهمة رسم الذبح في الإيرادات الجبائية ضعيفة وفي إنخفاض حتى تنعدم سنة 2022، حيث كان الإنخفاض سنتي 2020 و2021 يرجع سببه إلى:

- تأخر إجراءات كراء المذبح البلدي؛
- عدم تنظيم المذبح البلدي وغياب الرقابة والمتابعة عليه من طرف المسؤولين؛
- لجوء الكثير من مستعملي المذبح البلدي القاطنين بالبلدية إلى مذابح البلديات المجاورة بسبب سوء تسيير البلدية لممتلكاتها؛
- الإنخفاض في الأسعار المطبقة على هذا الرسم؛

ونلاحظ أن نسبة هذا الرسم في 2022 منعدمة تماما وهذا بسبب إغلاق المذبح التابع لهذه البلدية.

2-4 الضريبة على الثروة:

لايتم تحصيلها على الرغم من وجود أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال، وذلك بسب غياب الإحصائيات الدقيقة لهذه الفئة والرقابة عليها وعدم قيامهم بالتصريح بالممتلكات [1].

[1] مقابلة مع السيدة فزاز فاطمة متصرف إدارة إقليمية يوم 14مارس 2024.

التقييم الشخصي:

من خلال التطرق لموضوعنا المتمثل في دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ومن خلال الدراسة التطبيقية والتي إعتمدنا فيها على بعض وثائق البلدية ومقابلة مع بعض الموظفين ورئيس المصلحة المالية والميزانية تم التوصل إلى جملة من المهارات والمعارف المكتسبة والمتمثلة في:

- ✓ التطلع على الإطار التنظيمي والقانوني للبلدية؛
- ✓ تعلمنا كيفية الإندماج في بيئة مهنية من خلال الإحتكاك مع عمال البلدية؛
- ✓ إكتشاف بيئة العمل من خلال الإطلاع على قوانين الداخلية للبلدية؛
- ✓ التقيد بالنظام الداخلي للبلدية حيث لاحظنا بأن هناك صرامة فيما يخص ساعات العمل، فالعمال بحد ذاتهم ملتزمون بساعات عملهم لتجنب العقوبات الناجمة عن الغيابات؛
- ✓ نوعية الإتصال الداخلي السائد في البلدية هو الإتصال العمودي بين رئيس المجلس الشعبي البلدي ورؤساء المصالح والأمين العام، وهناك إتصال أفقي بين رؤساء المصالح للتنسيق فيما بينهم وكذلك نجد الإتصال الرسمي وغير رسمي بين الموظفين؛
- ✓ في حالة وجود أخطاء رأينا بأن رئيس المصلحة وحده هو من يتحمل المسؤولية؛
- ✓ لاحظنا بأن لايمكن للمحاسب تحصيل الإيرادات إلا في حالة إصدار سند التحصيل من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي(الآمر بالصرف)، كذلك بالنسبة لجانب النفقات حيث لايمكن للمحاسب دفع النفقات إلا بعد مراقبة صفة الآمر بالصرف والتأكد من صحة الدين؛
- ✓ تعزيز المكتسبات لدينا من خلال الممارسة التطبيقية لأدوات جمع المعلومات (المقابلة ، ملاحظة).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية والتي أجريناها في بلدية تمالوس توصلنا إلى ما يلي:

- تعتمد بلدية تمالوس في تمويل ميزانياتها بشكل كبير على الإعانات المقدمة من طرف الدولة سواءا في تمويل قسم التسيير أو قسم التجهيز والإستثمار؛
- يسجل لبلدية تمالوس ضعف كبير في ما يخص الإيرادات المتأتية من منتوجات الإستغلال والأملاك العمومية وهذا بسبب ضعف مصالح البلدية في تحصيل الإيرادات المتأتية من هذه الأخيرة؛
- إرتفاع ملحوظ في نفقات تسيير بلدية تمالوس وبالأخص مصاريف المستخدمين وذلك لزيادة عدد الموظفين؛
- تأخذ نفقات الأشغال الجديدة والتصليحات الكبرى الحصة الأكبر بالنسبة لإجمالي نفقات قسم التجهيز والإستثمار وذلك من أجل القيام بترميم المرافق العمومية وتعبيد الطرقات؛
- هناك بعض الضرائب والرسوم لم تظهر في الحساب الإداري لبلدية تمالوس وذلك لعدم تفعيلها كالضريبة على الثروة ورسم الإقامة، فرسم الإقامة لا يتم تحصيله نظرا لإفتقار البلدية لمركبات سياحية وعدم توفرها على فنادق على الرغم من حيازة البلدية لشاطئين.

الخاتمة

الخاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على الجماعات المحلية ودراسة مختلف مصادر تمويلها وحتى نلم بكل جوانب الدراسة قمنا بتوضيح مفاهيم عامة حول الجباية المحلية والجماعات المحلية بغية الربط بينهما، ومن خلال دراستنا لدور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية لبلدية تمالوس توصلنا إلى أن التحصيل الأمثل للإيرادات الجبائية للبلدية لم يرقى إلى المستويات المطلوبة نظرا للعوائق التي تقف أمامه من تهرب ضريبي الذي يؤدي بدوره إلى ضعف التحصيل الجبائي، وضعف التسيير على مستوى البلدية حيث نرى أن عملية التداول على رئاسة المجلس الشعبي البلدي عن طريق الإنتخاب وبشروط غير مقيدة للمستوى الذي يخدم مصالح البلدية أدى إلى تدمير كل موارد وموجودات البلدية فلولا المخصصات المالية المقدمة من طرف الدولة لأفتقرت البلدية لأدنى شروط النشاط: كما لمسنا هشاشة الجهاز الجبائي المحلي في جانب التحصيل نتيجة عدم عصرنة الأنشطة الجبائية رغم الدعم المقدم من طرف الدولة والنشاطات السياسية المعتمدة.

من خلال هذه الدراسة قمنا بالتعرف على دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وقد إعتمدنا على دراسة حالة في بلدية تمالوس التابعة لولاية سكيكدة، تحققنا فيها من صحة الفرضيات المطروحة والإجابة على الإشكالية الرئيسية "ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية تمالوس؟" والإجابة على الاسئلة الفرعية.

توصلنا إلى مجموعة من النتائج في كل من الجانب النظري والتطبيقي وهي كما يلي:

أ- نتائج الدراسة

1- نتائج الجانب النظري:

- الجماعات المحلية هي جزء من الدولة فهي وسيط بين السلطة المركزية والشعب؛
- تعتبر الجباية المحلية أهم مصدر لتمويل ميزانية الجماعات المحلية؛
- تنقسم الموارد الجبائية المحلية الخاصة بالجماعات المحلية إلى ضرائب ورسوم تحصل لفائدة البلدية وضرائب ورسوم تحصل بصفة جزئية لفائدة الجماعات المحلية، وضرائب ورسوم تحصل بصفة كلية لفائدة الجماعات المحلية؛
- الجماعات المحلية لا تتمتع بأي حرية في تحديد الوعاء الضريبي أو في فرض نسب معينة من الضرائب فالدولة هي التي تقوم بوضع القوانين التي تنظم عملية تحصيل الإيرادات الجبائية وتقوم كذلك بتحديد مجال فرض الضرائب؛

– بموجب قانون المالية لسنة 2024 تم إلغاء الرسم على النشاط وإستحداث رسم جديد يسمى الرسم المحلي للتضامن.

– رغم الإعتراف بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية للجماعات المحلية إلا أن الدولة لاتزال تمتلك سلطة تأسيس الضرائب وتحديد نسبها ووعائها، وعليه فالجباية المحلية تقتصر على تخصيص جزء من إيرادات بعض الضرائب والرسوم وتوجيهها لميزانيات الجماعات المحلية.

2– نتائج الدراسة التطبيقية:

– ناتج الجباية لبلدية تمالوس ضعيف جدا ولا يتجاوز نسبة 2,71% من إجمالي الإيرادات؛

– نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات لبلدية تمالوس لايتعدى نسبة 6,35%؛

– ضعف ناتج العديد من الضرائب كرسم التطهير، رسم الحفلات، الرسم على القيمة المضافة، رسم الذبح؛

– الرسم على النشاط المهني يأخذ أعلى نسبة مساهمة ضمن الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس إذ تتجاوز نسبة 50% سنة 2020 وهذا لإرتفاع حصة البلدية من هذا الرسم إذ تأخذ نسبة 66% منه؛

– إهمال تحصيل العديد من الضرائب وعدم تفعيلها ومن بينها رسم الإقامة، الضريبة على الثروة؛

– عملية تحضير الميزانية بلدية تمالوس يتم في الإطار الذي يحدده القانون وفق بنود المحاسبة العمومية؛

– إهمال كبير من طرف البلدية فيما يخص عقاراتها وأملاكها وسوء إستغلالها لهذه الممتلكات أدى إلى ضعف ناتج الرسم العقاري؛

– إرتفاع كبير في نفقات بلدية تمالوس وبالأخص نفقات المستخدمين نظرا لتوظيف العمال كل سنة حيث تعدى عدد عمال البلدية 900 عامل.

ب– إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: "تعتمد بلدية تمالوس على تنوع مصادرها التمويلية".

لا تعتمد بلدية تمالوس على تنوع مصادرها التمويلية وإنما تركز بشكل كبير على الإعانات المقدمة من طرف الدولة وهذا ماجعلها تهمل الإيرادات الذاتية لها حيث رأينا بأن هناك بعض الضرائب والرسوم لم يظهر أثرها في الحساب الإداري لها كرسم الإقامة والضريبة على الثروة وغيرها من الرسوم غير المفعلة وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "لا يتم إعداد ميزانية بلدية تمالوس حسب النظام المحاسبي المالي".

يتم إعداد ميزانية بلدية تمالوس وفقا للمحاسبة العمومية فهي ميزانية كمثل أي ميزانية محلية تأتي في شكل جدول تقديري خاص بالنفقات والإيرادات وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات تتوازن وجوبا وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: "الجباية المحلية في بلدية تمالوس تغطي جزء كبير من إحتياجاتها".

إن وضعية الجباية المحلية في بلدية تمالوس ضعيفة جدا حيث رأينا بأن الإيرادات الجبائية في هذه البلدية تمثل 2,71% كأعلى نسبة سجلت سنة 2022 بالنسبة لإجمالي إيرادات البلدية وهذا مايؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: "الضرائب والرسوم التي تحصل على مستوى مديرية الضرائب تحقق مداخيل جبائية أكثر من تلك التي تحصل على مستوى مصلحة بلدية تمالوس".

الضرائب والرسوم التي تحصل على مستوى مديرية الضرائب تحقق مداخيل جبائية أكثر منتلك التي تحصل على مستوى مصلحة بلدية تمالوس، وما يثبث هذا هو الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة اللذان يحصلان على مستوى مديرية الضرائب، حيث رأينا بأن نسبهم أكبر من الضرائب المحصلة على مستوى بلدية تمالوس كرسم الأفراح مثلا الذي لا تتجاوز نسبته 2,29% من إجمالي الإيرادات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: "يعد نقص الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة أكبر عائق يقف أمام تحصيل المداخيل الجبائية لبلدية تمالوس".

تواجه عملية تحصيل الجباية في البلدية عدة عوائق من بينها نقص الثقافة الجبائية للمكلفين حيث رأينا بأن العوائد المتأتية من الضرائب قليلة جدا نظرا للتهرب الضريبي وعدم مساهمة المكلفين في نفقات البلدية وهذا ما يثبث صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرئيسية: "تساهم الجباية المحلية بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية تمالوس".

إن نسبة الجباية المحلية في بلدية تمالوس لم تتجاوز 2,71% من إجمالي الإيرادات وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الرئيسية.

ج – الإقتراحات:

– ضرورة إختيار الرؤساء والأمناء العامون للمجالس المحلية على أساس الكفاءة المهنية لا على أساس المحسوبية؛

– ضرورة الإهتمام بالموارد البشرية وذلك من خلال تكثيف الدورات التكوينية والملتقيات بصفة دائمة للإداريين والمنتخبين المحليين؛

– توفير العقار الصناعي من أجل تحسين بيئة الإستثمار المحلي؛

– العمل على مكافحة التهرب الضريبي وتفعيل الإجراءات الردعية وذلك من خلال تطبيق أشد العقوبات على المتهربين حتى ولو كانت هذه الضرائب ذات مردود ضعيف و هذا لضمان تسهيل عملية المتابعة لتحصيل الضرائب المحلية؛

– العمل على تثمين ممتلكات الجماعات المحلية من خلال تحيين أسعار تأجير المحلات التجارية والأسواق الأسبوعية والمذابح لتتماشى مع سعر السوق؛

– منح الجماعات المحلية جانبا من الإستقلالية المالية وذلك من خلال تعزيز مشاركة الجماعات المحلية في تأسيس الضرائب وتحديد نسبها؛

– تدعيم الإستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الإقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية؛

– مسح الديون على عاتق الجماعات المحلية.

د– آفاق الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها ومجموعة الإقتراحات المقدمة نجد أن هناك نقاط تستدعي التوضيح أكثر ومن بين هذه النقاط التي تستدعي الدراسة والبحث مستقبلا مايلي:

– أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية؛

– دور ترشيد نفقات وتثمين إيرادات الجماعات المحلية في الحد من العجز الموازناتي؛

– مقارنة بين الجباية المحلية في الولاية والبلدية ودورها في التنمية المحلية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

1- أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2014.

2- بشير يلس شاوش، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في قانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013.

3- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، 2016.

4- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5- عباس محمد محرزي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

6- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

7- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الاداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

8- فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان 2013.

9- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- ✓ **المذكرات:**

1- عبد القادر لمير، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وادارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،الجزائر2014.

2- عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تسيير المالية العامة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013.

- ✓ **المجلات:**

1- آمال بن قدور، صباح عسالي، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد15، العدد04، 2022.

2- أمينة بن خزناجي ، قايدي بومدين، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الملجد03، العدد01، 2020.

3- جلالي الحبيب، مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة مستغانم، المجلد12، العدد01، 2022.

4- جميلة بغداوي، ابراهيم بوكرشاوي، سماعين عيسى، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، المجلد03،العدد01 2022.

5- سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، المجلد21، العدد2، 2018.

6- علي عبابه، عبد القادر شويرفات، فعالية الجباية المحلية في تمويل التنمية بقطاع البلديات، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 4 ، العدد1، 2020.

7- فهيم نعيجة، الصادق الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة الجزائر3 المجلد14، العدد2، 2020.

8- نعيمة زيرمي، سنوسي بن عومر، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة معسكر المجلد03، العدد05، 2013.

9- وسام عباي، خالد بن عمر، إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، جامعة الجزائر 03، جامعة بومرداس، المجلد 11، العدد1 2022.

✓ **مطبوعات:**

1- نعيمة جعفري، الجباية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2016-2017.

✓ **النصوص القانونية والوثائق الرسمية:**

1- المواد1،2، الأمر رقم 67،24، المتضمن قانون البلدية،الصادر في 18 جانفي 1967،الجريدة الرسمية ج ج د ش،العدد6.

2- المواد 21 ،23 ،161، قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2024.

3- المواد 149،151، قانون رقم 90-8 المتضمن قانون البلدية، المؤرخ في17أفريل 1990، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد15.

4- المواد161- 162، قانون رقم 12- 07 المتضمن قانون الولاية المؤرخ في21 فبراير2012، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد12.

5- المادة 170، قانون رقم 12- 07 المتضمن قانون الولاية المؤرخ في21 فبراير2012، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد12.

6- المادة 182،قانون رقم 11- 10 المتضمن بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو2011 الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 37.

7- المادة181، 183، قانون رقم 11- 10 المتضمن بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو2011 الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 37.

8- المادة 217، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2023.

9- المادة 222، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2023.

10- المادة231 مكرر ،قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

11- المواد 248، 249، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

12- المواد263،263 مكرر2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

13- المادة 266، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

14- المادة 274، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

15- المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

16- المادة 282 مكرر ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

17- المواد 282 مكرر282،4 مكرر 5،قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب الجزائر 2024.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

✓ **Books**

1- Mohamed Abbas Maherzi, Introduction à la fiscalitè, Éditions ITCIS, Algèrie, 2010.

✓ **Articles**

1- Asma Righi, The role of local taxtion in enhancing local finance of local authorities in the shadow areas in Algeria,Algerian journal of public finance,Msila university,vol12,№1,2022.

2- Safir mohamed, chachoua abdelhakim, le rôle de la fiscalité locale dans le financement du budget des collectivité local, Recherche économique est managénial, unversité de bouira , voi16, № 1,2022

✓ **المقابلات:**

1- مقابلة مع السيد بوالفول الصادق رئيس مكتب المستخدمين يوم 1أفريل 2024.

2- مستخرج من سجل المداولات ، مداولة المصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي لمصالح إدارة البلدية.

3- مقابلة مع السيد رهواج منصور رئيس مصلحة الميزانية والمالية يوم 12 مارس 2024.

4- مقابلة مع السيدة فزاز فاطمة متصرف إدارة إقليمية يوم 14 مارس 2024.

الملاحق

الملحق رقم 01

الحسابات	الموازنة العامة للميزانية	التحـــديدات		الانجـــــازات		الباقي للانجـــــاز	
	قسم التسيير	النفقـــــات	الإيـــــرادات	النفقـــــات	الإيـــــرادات	النفقـــــات	الإيـــــرادات
		437 285 576,75	695 197 071,45	339 105 563,46	695 197 071,45	98 180 013,29	
60	سلع و لوازم.	75 182 268,80		41 234 232,86		33 948 035,94	
61	أشغال وخدمات خارجية	65 580 526,68		33 005 919,11		32 574 607,57	
62	مصاريف التسيير العام.	38 277 138,05		20 809 903,45		17 467 234,60	
63	مصاريف المستخدمين.	168 418 230,73		168 416 532,31		1 698,42	
64	ضرائب و رسوم.	57 000,00		57 000,00		0,00	
65	مصاريف مالية	0,00		0,00		0,00	
66	منح و اعانات	29 935 806,36		26 483 004,97		3 452 801,39	
67	مساهمات و حصص و اداءات للفائدة الغير	1 885 534,92		1 885 534,92		0,00	
68	تزويد حساب الاستهلاك و المؤونات	0,00		0,00		0,00	
69	أعباء استثنائية	2 100 000,00		2 086 000,33		13 999,67	
70	منتوجات الاستغلال		4 832 350,00		4 832 350,00	0,00	
71	نتائج الاملاك العمومية.		13 991 333,33		13 991 333,33	0,00	
72	تحصيلات و اعانات و مساهمات		97 272 642,27		97 272 642,27	0,00	
73	تقليص الاعباء.		0,00		0,00	0,00	
74	منتوجات صندوق الاموال المشتركة		160 125 476,00		160 125 476,00	0,00	
75	ضرائب غير مباشرة		5 280 628,23		5 280 628,23	0,00	
76	ضرائب مباشرة.		22 190 996,69		22 190 996,69	0,00	
77	نتائج مالي		0,00		0,00	0,00	
79	نتائج و أعباء السنوات المالية السابقة		4 956 569,93		4 956 569,93	0,00	
82	الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار	10 731 635,70	386 547 075,00	10 000,00	386 547 075,00	10 721 635,70	
83		45 117 435,51		45 117 435,51		0,00	
						0,00	
						0,00	
	القسم التجهيز والاستثمار	587 924 073,74	594 877 417,29	166 325 720,39	592 574 445,73	421 598 353,35	2 302 971,56
60	العجز أو الفائض المرحل	1 876 032,06	322 207 560,34	1 876 032,06	322 207 560,34		
10	تزويدات	2 763 700,83	271 238 596,95		269 356 725,39	2 763 700,83	1881871,56
13	إعانات مسددة من طرف البلدية.						
14	مساهمات الغير في اشغال التجهيز						
16	اقتراضات						
17	مداخيل القطاع الاقتصادي						
23	كرارت.						
24	املاك عقارية و منقولة.	44 469 917,83	1 431 260,00	15 698 195,02	1 010 160,00	28 771 722,81	421100,00
25	سلفيات البلدية لاكثر من سنة						
26	سندات و قيم.						
27	تزويدات للوحدات الاقتصادية البلدية						
28	أشغال جديدة و تصليحات كبرى	538 814 423,02	0,00	148 751 493,31	0,00	390 062 929,71	
	مجموع النفقات و الايرادات	1 025 209 650,49	1 290 074 488,74	505 431 283,85	1 287 771 517,18	519 778 366,64	2 302 971,56
	ما يطرح الحساب 83 من نفقات و المادة 100	45 117 435,51	45 117 435,51	45 117 435,51	45 117 435,51	519 778 366,64	2 302 971,56
	المجموع الحقيقي (النفقات و الإيرادات المجموع1)	980 092 214,98	1 244 957 053,23	460 313 848,34	1 242 654 081,67	519 778 366,64	2302971,56
	85الحساب الفائض الإجمالي	264 864 838,25		782 340 233,33			
	مجموع مشتوى في النفقات و الإيرادات (المجموع ب)	1 244 957 053,23	1 244 957 053,23	1 242 654 081,67	1 242 654 081,67	519 778 366,64	519778366,64
						517475395,08	

2020

الملحق رقم 02:

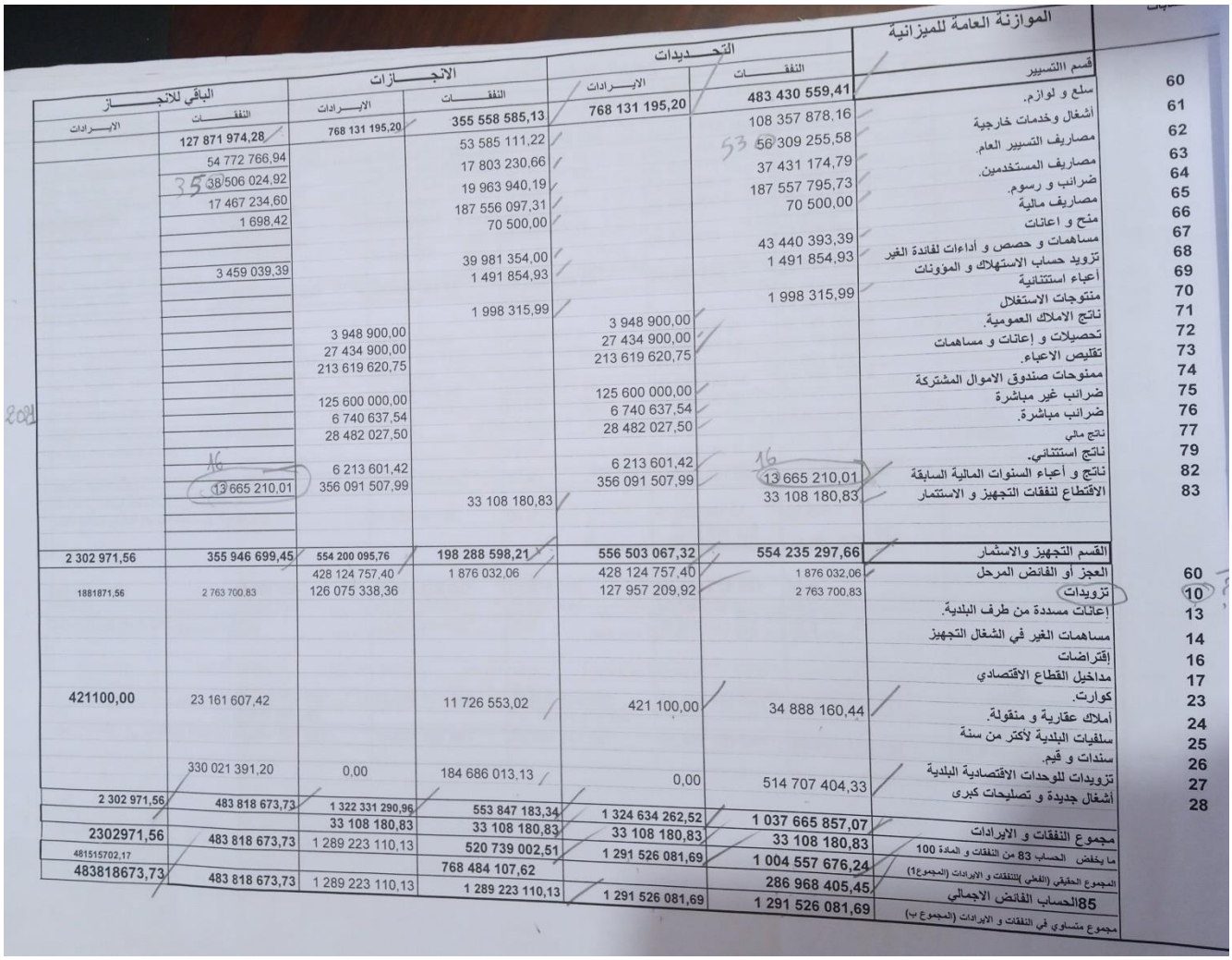

الموازنة العامة للميزانية	التحديدات		الانجازات		الباقي للانجاز		
قسم التسيير	النفقات	الايرادات	النفقات	الايرادات	النفقات	الايرادات	
سلع و لوازم.	483 430 559,41	768 131 195,20	355 558 585,13	768 131 195,20	127 871 974,28		60
أشغال وخدمات خارجية	108 357 878,16		53 585 111,22		54 772 766,94		61
مصاريف التسيير العام.	56 309 255,58		17 803 230,66		38 506 024,92		62
مصاريف المستخدمين.	37 431 174,79		19 963 940,19		17 467 234,60		63
ضرائب و رسوم.	187 557 795,73		187 556 097,31		1 698,42		64
مصاريف مالية	70 500,00		70 500,00				65
منح و اعانات							66
مساهمات و حصص و أداءات لفائدة الغير	43 440 393,39		39 981 354,00		3 459 039,39		67
تزويد حساب الاستهلاك و المؤونات	1 491 854,93		1 491 854,93				68
أعباء استثنائية							69
منتوجات الاستغلال	1 998 315,99		1 998 315,99				70
ناتج الاملاك العمومية.		3 948 900,00		3 948 900,00			71
تحصيلات و إعانات و مساهمات		27 434 900,00		27 434 900,00			72
تقليص الاعباء.		213 619 620,75		213 619 620,75			73
ممنوحات صندوق الاموال المشتركة							74
ضرائب غير مباشرة		125 600 000,00		125 600 000,00			75
ضرائب مباشرة.		6 740 637,54		6 740 637,54			76
ناتج مالي		28 482 027,50		28 482 027,50			77
ناتج استثنائي.							79
ناتج و أعباء السنوات المالية السابقة		6 213 601,42		6 213 601,42			82
الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار	13 665 210,01	356 091 507,99	33 108 180,83	356 091 507,99	13 665 210,01		83
القسم التجهيز والاستثمار	554 235 297,66	556 503 067,32	198 288 598,21	554 200 095,76	355 946 699,45	2 302 971,56	
العجز أو الفائض المرحل	1 876 032,06	428 124 757,40	1 876 032,06	428 124 757,40			60
تزويدات	2 763 700,83	127 957 209,92		126 075 338,36	2 763 700,83	1881871,56	10
إعانات مسددة من طرف البلدية.							13
مساهمات الغير في الشغال التجهيز							14
إقتراضات							16
مداخيل القطاع الاقتصادي							17
كوارت.	34 888 160,44	421 100,00	11 726 553,02		23 161 607,42	421100,00	23
أملاك عقارية و منقولة.							24
سلفيات البلدية لأكثر من سنة							25
سندات و قيم.							26
تزويدات للوحدات الاقتصادية البلدية	514 707 404,33	0,00	184 686 013,13	0,00	330 021 391,20		27
أشغال جديدة و تصليحات كبرى						2 302 971,56	28
مجموع النفقات و الايرادات	1 037 665 857,07	1 324 634 262,52	553 847 183,34	1 322 331 290,96	483 818 673,73		
ما يخفض الحساب 83 من النفقات و المادة 100	33 108 180,83	33 108 180,83	33 108 180,83	33 108 180,83			
المجموع الحقيقي (الفعلي)(النفقات و الايرادات (المجموع1)	1 004 557 676,24	1 291 526 081,69	520 739 002,51	1 289 223 110,13	483 818 673,73	2302971,56	
85الحساب الفائض الاجمالي	286 968 405,45		768 484 107,62			481515702,17	
مجموع متساوي في النفقات و الايرادات (المجموع ب)	1 291 526 081,69	1 291 526 081,69	1 289 223 110,13	1 289 223 110,13	483 818 673,73	483818673,73	

الملحق رقم 03

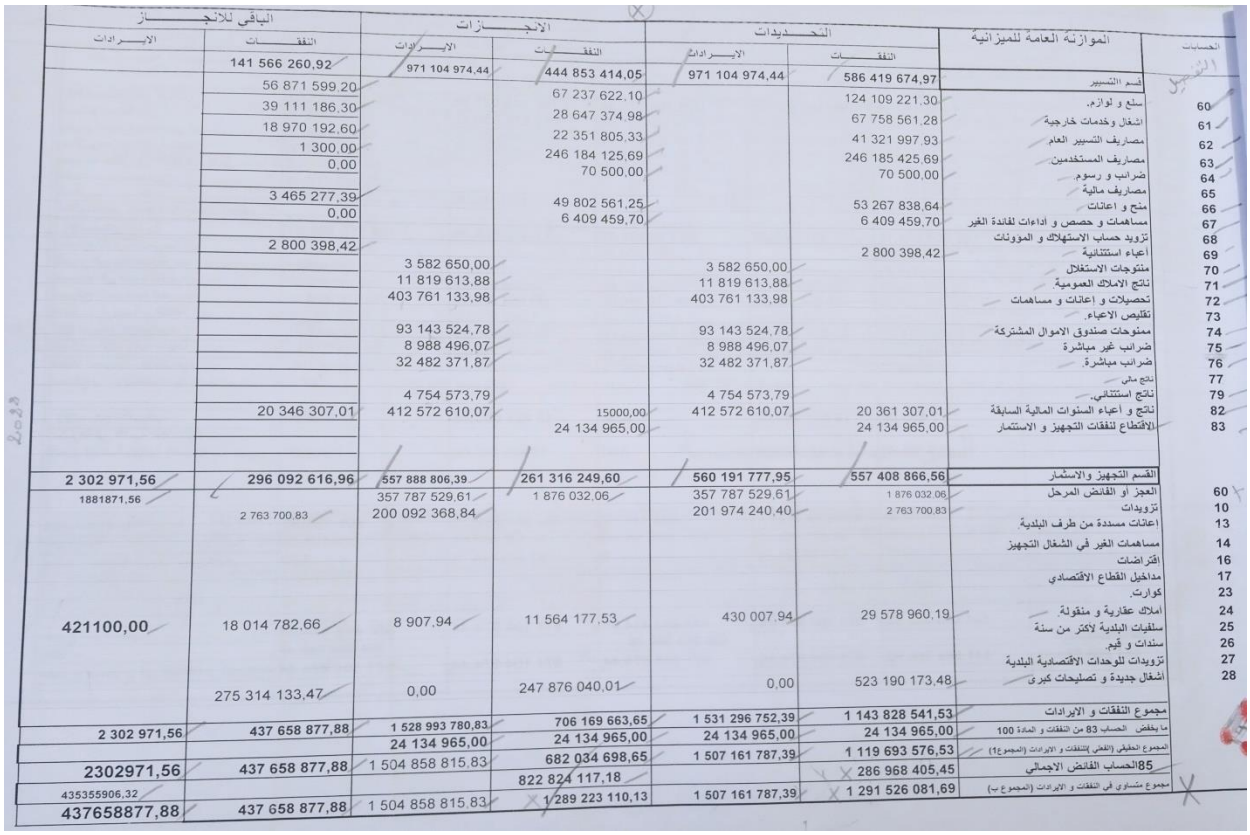

الحسابات	الموازنة العامة للميزانية	التحديدات		الانجازات		الباقي للانجاز	
		النفقات	الايرادات	النفقات	الايرادات	النفقات	الايرادات
	قسم التسيير	586 419 674,97	971 104 974,44	444 853 414,05	971 104 974,44	141 566 260,92	
60	سلع و لوازم.	124 109 221,30		67 237 622,10		56 871 599,20	
61	اشغال وخدمات خارجية	67 758 561,28		28 647 374,98		39 111 186,30	
62	مصاريف التسيير العام	41 321 997,93		22 351 805,33		18 970 192,60	
63	مصاريف المستخدمين	246 185 425,69		246 184 125,69		1 300,00	
64	ضرائب و رسوم.	70 500,00		70 500,00		0,00	
65	مصاريف مالية						
66	منح و اعانات	53 267 838,64		49 802 561,25		3 465 277,39	
67	مساهمات و حصص و اداءات لفائدة الغير	6 409 459,70		6 409 459,70		0,00	
68	تزويد حساب الاستهلاك و المؤونات						
69	اعباء استثنائية	2 800 398,42				2 800 398,42	
70	منتوجات الاستغلال		3 582 650,00		3 582 650,00		
71	ناتج الاملاك العمومية		11 819 613,88		11 819 613,88		
72	تحصيلات و اعانات و مساهمات		403 761 133,98		403 761 133,98		
73	تقليص الاعباء.						
74	ممنوحات صندوق الاموال المشتركة		93 143 524,78		93 143 524,78		
75	ضرائب غير مباشرة		8 988 496,07		8 988 496,07		
76	ضرائب مباشرة		32 482 371,87		32 482 371,87		
77	ناتج مالي						
79	ناتج استثنائي.		4 754 573,79		4 754 573,79		
82	ناتج و اعباء السنوات المالية السابقة	20 361 307,01	412 572 610,07	15000,00	412 572 610,07	20 346 307,01	
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار	24 134 965,00		24 134 965,00			
	القسم التجهيز والاستثمار	557 408 866,56	560 191 777,95	261 316 249,60	557 888 806,39	296 092 616,96	2 302 971,56
60	العجز أو الفائض المرحل	1 876 032,06	357 787 529,61	1 876 032,06	357 787 529,61		1881871,56
10	تزويدات	2 763 700,83	201 974 240,40		200 092 368,84	2 763 700,83	
13	اعانات مسددة من طرف البلدية						
14	مساهمات الغير في الشغال التجهيز						
16	اقتراضات						
17	مداخيل القطاع الاقتصادي						
23	كوارث.						
24	املاك عقارية و منقولة	29 578 960,19	430 007,94	11 564 177,53	8 907,94	18 014 782,66	421100,00
25	سلفيات البلدية لاكثر من سنة						
26	سندات و قيم.						
27	تزويدات للوحدات الاقتصادية البلدية						
28	اشغال جديدة و تصليحات كبرى	523 190 173,48	0,00	247 876 040,01	0,00	275 314 133,47	
	مجموع النفقات و الايرادات	1 143 828 541,53	1 531 296 752,39	706 169 663,65	1 528 993 780,83	437 658 877,88	2 302 971,56
	ما يخفض الحساب 83 من النفقات و المادة 100	24 134 965,00	24 134 965,00	24 134 965,00	24 134 965,00		
	المجموع الحقيقي (الفعلي)(النفقات و الايرادات (المجموع1)	1 119 693 576,53	1 507 161 787,39	682 034 698,65	1 504 858 815,83	437 658 877,88	2302971,56
	85الحساب الفائض الاجمالي	286 968 405,45		822 824 117,18			435355906,32
	مجموع متساوي في النفقات و الايرادات (المجموع ب)	1 291 526 081,69	1 507 161 787,39	1 289 223 110,13	1 504 858 815,83	437 658 877,88	437658877,88

الملحق رقم 04

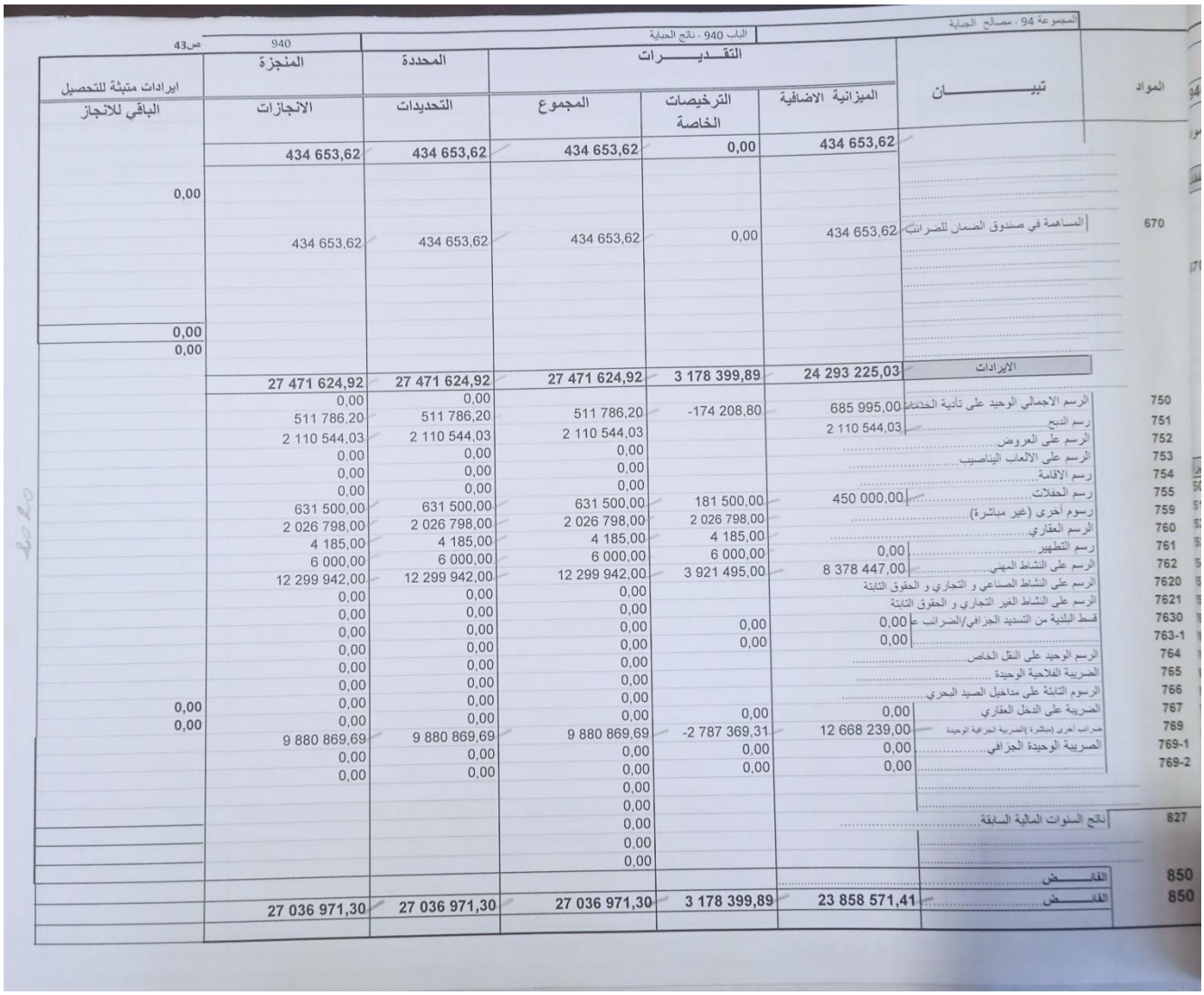

المجموعة 94 - مصالح الجباية

الباب 940 - ناتج الجباية

المواد	تبيـــــــان	التقـــديـــــرات			المحددة	المنجزة	940	ص43
		الميزانية الاضافية	الترخيصات الخاصة	المجموع	التحديدات	الانجازات		ايرادات متبثة للتحصيل
		434 653,62	0,00	434 653,62	434 653,62	434 653,62		
								0,00
670	المساهمة في صندوق الضمان للصرانات	434 653,62	0,00	434 653,62	434 653,62	434 653,62		
								0,00
								0,00
	الايرادات	24 293 225,03	3 178 399,89	27 471 624,92	27 471 624,92	27 471 624,92		
750	الرسم الاجمالي الوحيد على تادية الخدمات	685 995,00	-174 208,80	511 786,20	511 786,20	0,00		
751	رسم الذبح	2 110 544,03		2 110 544,03	2 110 544,03	2 110 544,03		
752	الرسم على العروض			0,00	0,00	0,00		
753	الرسم على الالعاب الياناصيب			0,00	0,00	0,00		
754	رسم الاقامة			0,00	0,00	0,00		
755	رسم الحفلات	450 000,00	181 500,00	631 500,00	631 500,00	631 500,00		
759	رسوم أخرى (غير مباشرة)		2 026 798,00	2 026 798,00	2 026 798,00	2 026 798,00		
760	الرسم العقاري		4 185,00	4 185,00	4 185,00	4 185,00		
761	رسم التطهير	0,00	6 000,00	6 000,00	6 000,00	6 000,00		
762	الرسم على النشاط المهني	8 378 447,00	3 921 495,00	12 299 942,00	12 299 942,00	12 299 942,00		
7620	الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الحقوق الثابتة			0,00	0,00	0,00		
7621	الرسم على النشاط الغير التجاري و الحقوق الثابتة			0,00	0,00	0,00		
7630	قسط البلدية من التسديد الجزافي/الصرائب ع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
763-1		0,00		0,00	0,00	0,00		
764	الرسم الوحيد على النقل الخاص			0,00	0,00	0,00		
765	الضريبة الفلاحية الوحيدة			0,00	0,00	0,00		
766	الرسوم الثابتة على مداخيل الصيد البحري			0,00	0,00	0,00		
767	الضريبة على الدخل العقاري	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
769	ضرائب أخرى (مباشرة) الضريبة الجزافية الوحيدة	12 668 239,00	-2 787 369,31	9 880 869,69	9 880 869,69	9 880 869,69		0,00
769-1	الضريبة الوحيدة الجزافي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
769-2		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
				0,00				
				0,00				
827	ناتج السنوات المالية السابقة			0,00				
				0,00				
				0,00				
850	الفائـــــض			0,00				
850	الفائـــــض	23 858 571,41	3 178 399,89	27 036 971,30	27 036 971,30	27 036 971,30		

الملحق رقم 05:

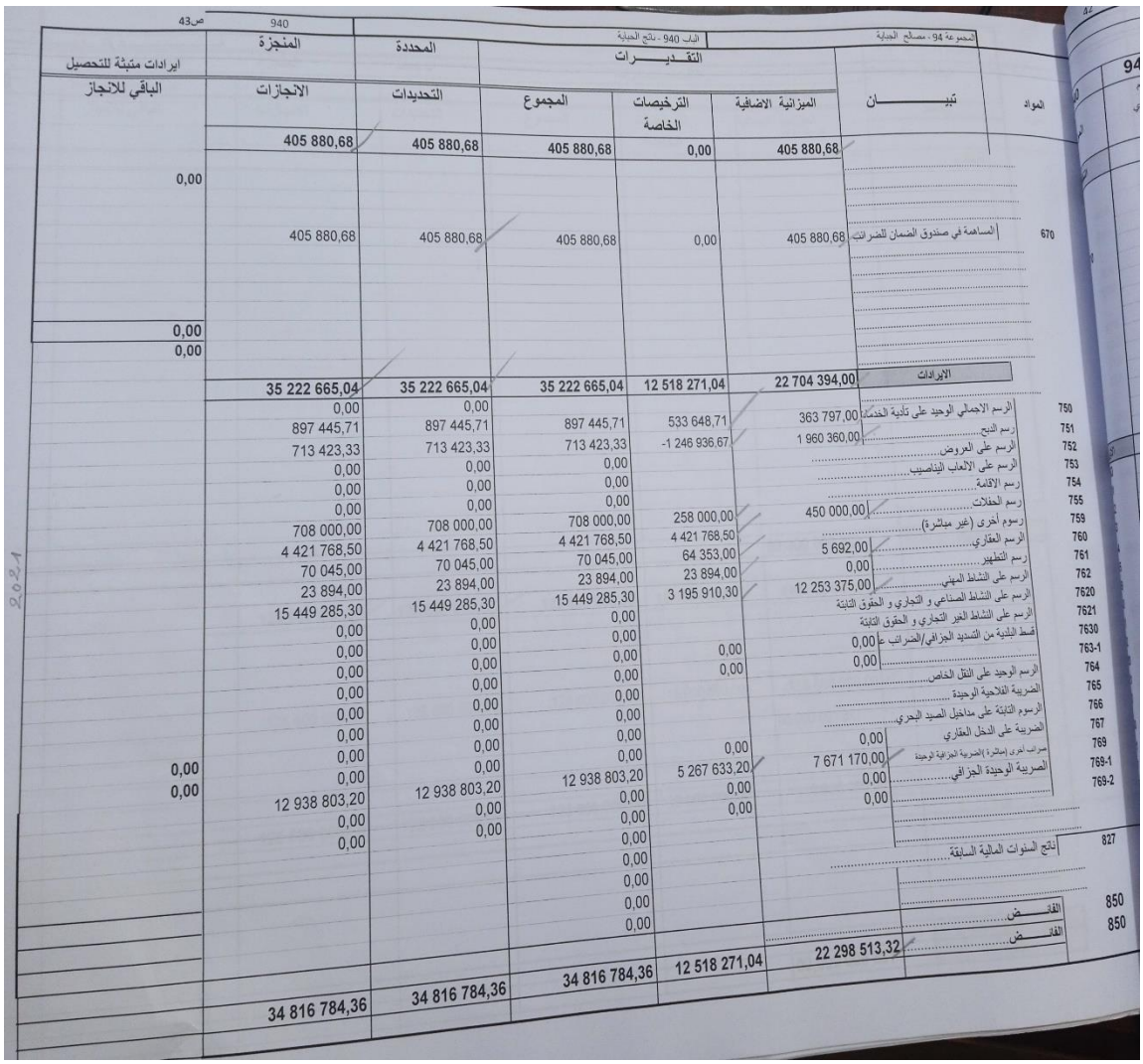

المواد	تبيـــــــان	الميزانية الاضافية	التقـــديـــرات: الترخيصات الخاصة	المجموع	المحددة: التحديدات	المنجزة: الانجازات	ايرادات متبقية للتحصيل: الباقي للانجاز
	المجموعة 94 - مصالح الجباية	405 880,68	0,00	405 880,68	405 880,68	405 880,68	
							0,00
670	المساهمة في صندوق الضمان للضرائب	405 880,68	0,00	405 880,68	405 880,68	405 880,68	
							0,00
							0,00
	الايرادات	22 704 394,00	12 518 271,04	35 222 665,04	35 222 665,04	35 222 665,04	
750	الرسم الاجمالي الوحيد على تأدية الخدمات	363 797,00	533 648,71	897 445,71	897 445,71	897 445,71	0,00
751	رسم الذبح	1 960 360,00	-1 246 936,67	713 423,33	713 423,33	713 423,33	897 445,71
752	الرسم على العروض			0,00	0,00	0,00	713 423,33
753	الرسم على الالعاب البناصيب			0,00	0,00	0,00	0,00
754	رسم الاقامة			0,00	0,00	0,00	0,00
755	رسم الحفلات	450 000,00	258 000,00	708 000,00	708 000,00	708 000,00	0,00
759	رسوم أخرى (غير مباشرة)		4 421 768,50	4 421 768,50	4 421 768,50	4 421 768,50	708 000,00
760	الرسم العقاري	5 692,00	64 353,00	70 045,00	70 045,00	70 045,00	4 421 768,50
761	رسم التطهير	0,00	23 894,00	23 894,00	23 894,00	23 894,00	70 045,00
762	الرسم على النشاط المهني	12 253 375,00	3 195 910,30	15 449 285,30	15 449 285,30	15 449 285,30	23 894,00
7620	الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الحقوق الثابتة			0,00	0,00	0,00	15 449 285,30
7621	الرسم على النشاط الغير التجاري و الحقوق الثابتة			0,00	0,00	0,00	0,00
7630	قسط البذيرة من التسديد الجزافي/الضرائب ع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
763-1		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
764	الرسم الوحيد على النقل الخاص			0,00	0,00	0,00	0,00
765	الضريبة الفلاحية الوحيدة			0,00	0,00	0,00	0,00
766	الرسوم الثابتة على مداخيل الصيد البحري			0,00	0,00	0,00	0,00
767	الضريبة على الدخل العقاري	0,00		0,00	0,00	0,00	0,00
769	ضرائب أخرى (مباشرة) الضريبة الجزافية الوحيدة	7 671 170,00	5 267 633,20	12 938 803,20	12 938 803,20	12 938 803,20	0,00
769-1	الضريبة الوحيدة الجزافي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
769-2		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
				0,00			
827	نتائج السنوات المالية السابقة			0,00			
				0,00			
850	الفائـــض			0,00			
850	الفائـــض	22 298 513,32	12 518 271,04	34 816 784,36	34 816 784,36	34 816 784,36	

الملحق رقم 06:

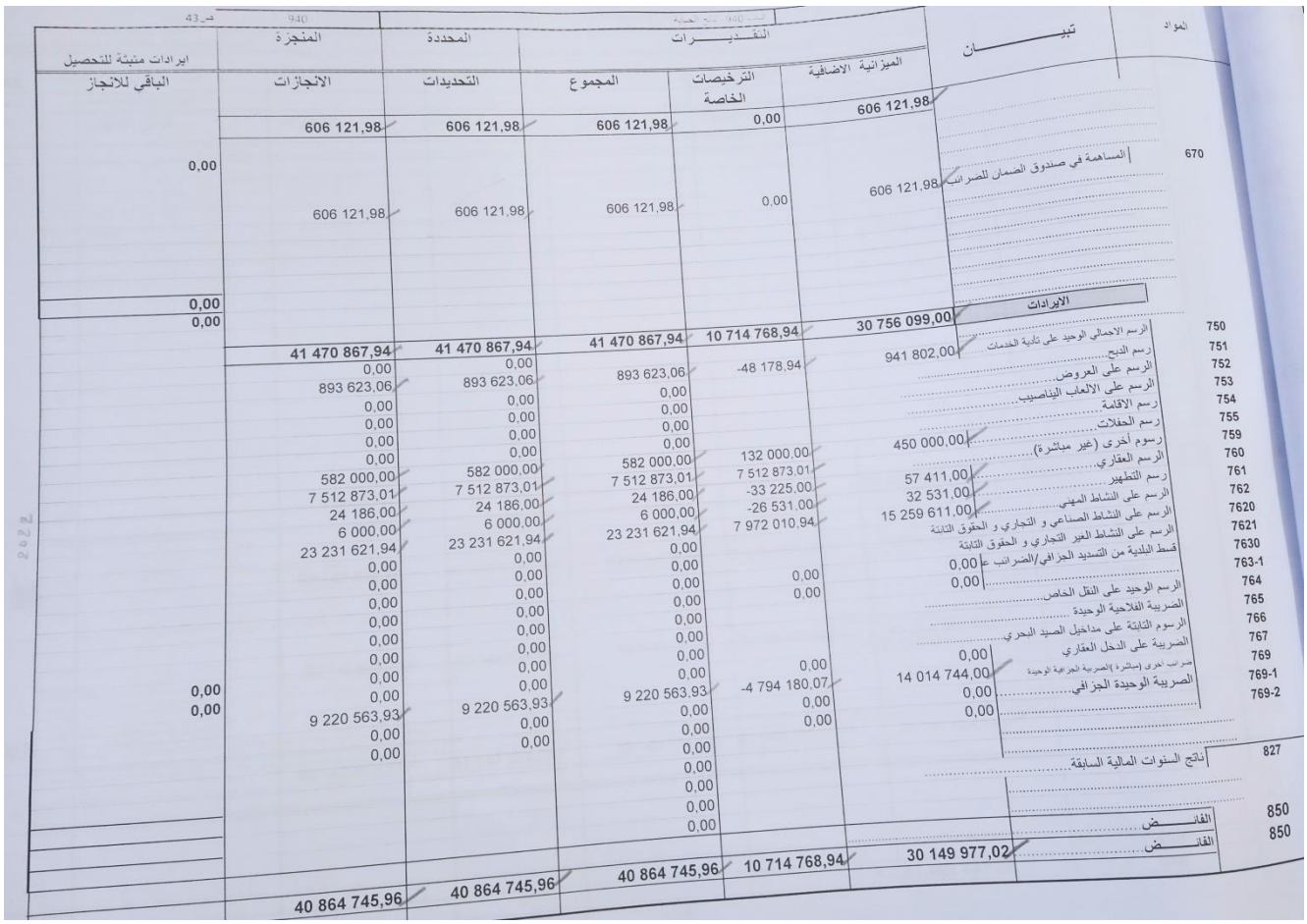

المواد	تبيـــــان		النفقـــــات			المنجزة	المحددة	ايرادات متبقية للتحصيل
			الميزانية الاضافية	الترخيصات الخاصة	المجموع	الانجازات	التحديدات	الباقي للانجاز
			606 121,98	0,00	606 121,98	606 121,98	606 121,98	
670	المساهمة في صندوق الضمان للضرائب		606 121,98	0,00	606 121,98	606 121,98	606 121,98	0,00
	الايرادات		30 756 099,00	10 714 768,94	41 470 867,94	41 470 867,94	41 470 867,94	0,00
750	الرسم الاجمالي الوحيد على تأدية الخدمات		941 802,00	-48 178,94	893 623,06	893 623,06	893 623,06	
751	رسم الذبح				0,00	0,00	0,00	
752	الرسم على العروض				0,00	0,00	0,00	
753	الرسم على الالعاب الياناصيب				0,00	0,00	0,00	
754	رسم الاقامة				0,00	0,00	0,00	
755	رسم الحفلات		450 000,00	132 000,00	582 000,00	582 000,00	582 000,00	
759	رسوم أخرى (غير مباشرة)			7 512 873,01	7 512 873,01	7 512 873,01	7 512 873,01	
760	الرسم العقاري		57 411,00	-33 225,00	24 186,00	24 186,00	24 186,00	
761	رسم التطهير		32 531,00	-26 531,00	6 000,00	6 000,00	6 000,00	
762	الرسم على النشاط المهني		15 259 611,00	7 972 010,94	23 231 621,94	23 231 621,94	23 231 621,94	
7620	الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الحقوق التابثة				0,00	0,00	0,00	
7621	الرسم على النشاط الغير التجاري و الحقوق التابثة				0,00	0,00	0,00	
7630	قسط البلدية من التسديد الجزافي/الضرائب ع		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
763-1	الرسم الوحيد على النقل الخاص		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
764	الضريبة الفلاحية الوحيدة				0,00	0,00	0,00	
765	الرسوم التابتة على مداخيل الصيد البحري				0,00	0,00	0,00	
766	الضريبة على الدخل العقاري				0,00	0,00	0,00	
767	ضرائب أخرى (مباشرة)الضريبة الجزافية الوحيدة		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
769	الضريبة الوحيدة الجزافي		14 014 744,00	-4 794 180,07	9 220 563,93	9 220 563,93	9 220 563,93	0,00
769-1			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
769-2			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
					0,00			
					0,00			
					0,00			
					0,00			
827	ناتج السنوات المالية السابقة				0,00			
					0,00			
850	الفائـــــض				0,00			
850	الفائـــــض		30 149 977,02	10 714 768,94	40 864 745,96	40 864 745,96	40 864 745,96	